



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم المالية والمحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

مذكرة نهاية التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية مؤسسة

أثر الرفع المالي على الاداء التشغيلي ومردودية المؤسسة

دراسة حالة: مؤسسة سوف للدقيق - ولاية الوادي

تحت إشراف الاستاذ:

-احمد بن خليفة

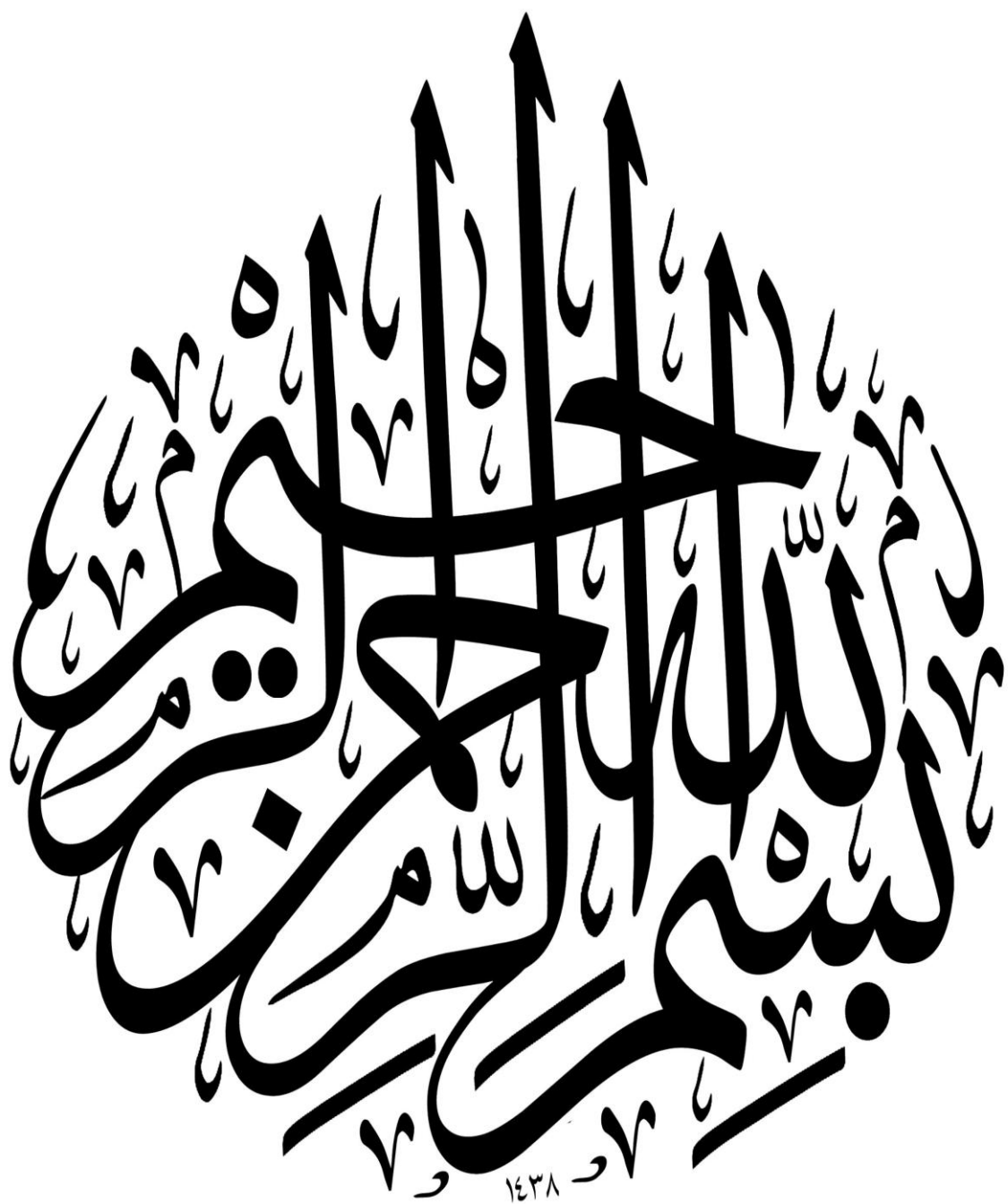
عداد الطالبات:

-إيمان خضير

_كريمة شاوش

_فاطمة الوافي

السنة الجامعية: 2018-2019



الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى كل من قدم لي يد المساعدة وساعد في انجاز هذه المذكرة.

إيمان

الإهداء

بادئ ذي بدء نحمد الله ونشكره على فضله وامتنانه علينا انه يسر وسهل لنا اكتساب العلم وأمرنا بعونه إذا أنجزنا هذا العمل .

والذي أهديه إلى :

إلى التي ليس لها مثيل والتي حبها في قلبي كبير ،والى الشمس التي أضاءت سماء روحي ،وأنارت درب حياتي ، فاستحقت أن تكون الجنة تحت أقدامها والتي مهما قلت ووصفت لن أعطيها حقها.خفصها الله وأبقاها سنداً لي . "أمي الحبيبة "

إلى الروح أبي الطاهرة ،إلى من كان يصنع من شقائه سعادتي ،وافتقدته في مواجهة الصعاب إلى أن وصلت إلى ما أنا فيه.اللهم سائلك أن تنزل على قبره الضياء والنور والسرور ، وارحمه واغفر له يا رب العالمين "أبي الغالي اسكنه الله فسيح جنانه"

إلى هرم العائلة وبركة الأسرة أسألك اللهم أن تسكنها فسيح جنانه

"جدتي وريده"

إلى من هم سر قوتي وسبب فرحتي وسندي في الحياة ،إلى من اقتسمت معهم الحلوة والمرّة .خصوصا شيماء خوله حليلة سناء و مروه

"أخواتي العزيزات"

إلى رفيقات دربي ومسيرتي في الحاضر "فاطمة وإيمان"

إلى من بدأنا معا أكثر من يد وعانينا أكثر من الصعوبات،والى من عرفت معهن معنى هذه الحياة .وهانحن اليوم والحمد لله نطوي ما فات من تعب والأيام صديقتي العزيزات : "خوله نرجس إيمان"

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يدونهم قلبي اهدي هذه الثمرة المتواضعة.

كريمة

الإهداء

إلى من أضاءت لي الدرب الظلم

إلى من كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت احتمي بدعائها الخالص

إلى أمي حبيبة عمري

إلى من زرع في قلبي روح الاجتهاد والتحدي وأنار دربي

أبي غالي

اسأل الله أن يحفظهما ويديم عليهما الصحة والعافي

إلى النفوس الطاهرة والبريئة

إخوتي وأختي

وخاصة أختي وردة التي ساعدتني وكانت عون لي في مشاوري الدراسي

إلى كل رفيقات دربي وصدقاتي

إلى كل الزميلات وزملاء الدفعة

إلى كل هؤلاء أعزاء اهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» ونحن بدورنا نقدم

خالص تشكرانا إلى أساتذتنا الأفاضل الدكتور احمد بن خليفة والدكتور البشير بن عمر على ما قدموه لنا من

مساعدة وما أسدوه لنا من نصائح كما نقدم خالص شكرنا لسؤلي مؤسسة سوف للدقيق بولاية الوادي على

ما قدموه لنا من معلومات تخص دراستنا الميدانية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الرموز والاختصارات
VII	قائمة الملاحق
VIII	الملخص الدراسة
أ-ج	المقدمة
01	الفصل الأول: الدراسة النظرية لأثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الرافعة المالية وأساسياتها
03	المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي
04	المطلب الثاني : مزايا ومخاطر الرفع المالي
05	المطلب الثالث: أشكال الرفع المالي وكيفية قياسه
08	المبحث الثاني : الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة
08	المطلب الأول: مفهوم الأداء التشغيلي
12	المطلب الثاني: مردودية المؤسسة
17	المطلب الثالث: مكونات المردودية
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لشركة سوف للدقيق
21	تمهيد
22	المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة
22	المطلب الأول :تعريف بشركة وموقعها
23	المطلب الثاني : هيكل المؤسسة التنظيمي
24	المطلب الثالث: هيكل الشركة ومراحل الانتاج
28	المبحث الثاني : دراسة وتحليل المردودية المالية واثـر الرفع المالي الأداء التشغيلي والمردودية
28	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق
29	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
34	المطلب الثالث: تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق وعلى الأداء التشغيلي
36	خلاصة الفصل
-	الخاتمة
42	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المفصلة	29
02	الميزانية المالية المختصرة لجانب الاصول	31
03	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	32
04	بعض نسب الهيكلية المالية لمؤسسة سوف للدقيق	32
05	نسب السيولة العامة لمؤسسة سوف للدقيق	34
06	المردودية المالية للفترة 2015-2017	35
07	حساب اثر الرفع المالي للفترة 2015- 2017	37
08	اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي	38

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	مخطط يوضح موقع المؤسسة	01
25	مخطط هيكل التنظيمي للمؤسسة	02
28	مخطط يوضح مراحل الإنتاج	03

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
29	الميزانية المالية جانب الأصول	01
30	الميزانية المالية جانب الخصوم	02

قائمة الرموز و الاختصارات

رقم الرمز	اسم الرمز	معنى الرمز
01	RE	المر دودية الاقتصادية
02	Rcp	المر دودية المالية
03	VA	القيمة المضافة
04	CA	رقم الأعمال

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى تعاريف واهم المفاهيم المرتبطة ب: (الرفع المالي، الأداء التشغيلي، المردودية).

أما في الجانب التطبيقي للدراسة وللتأكد من صحة فرضيات الدراسة فقد قمنا بعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق للفترة 2015/2017 وحساب النسب المتعلقة بالمردودية، حساب اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية مؤسسة سوف للدقيق.

وتوصلنا الى النتائج التالية:

- الرفع المالي يؤثر على الأداء التشغيلي لمؤسسة سوف للدقيق.
- الرفع المالي يؤثر سلبا على مردودية مؤسسة سوف للدقيق.

الكلمات المفتاحية: الرفع المالي، الأداء التشغيلي، المردودية المالية والاقتصادية

الملخص باللغة الأجنبية:

Résumé de l'étude

L'étude visait à connaître l'effet de l'effet de levier financier sur la performance opérationnelle et la rentabilité de l'institution, en abordant théoriquement les définitions et les concepts les plus importants liés à: (performance opérationnelle, rentabilité de l'institution, effet de levier financier)

En ce qui concerne l'aspect de l'étude et afin de confirmer la validité des hypothèses de l'étude, nous avons présenté et analysé les états financiers de SOFI pour la période 2015-2017, le calcul des ratios liés au coût, le calcul de l'effet de l'effet de levier financier sur la performance opérationnelle et la rentabilité de la SOFI Fondation.

Nous sommes arrivés aux conclusions suivantes:

-opérationnelle de l'institution sur la performance L'effet de levier financier sera précise

-opérationnelle de l'institution affecte négativement la rentabilité de l'institution sera précise

Mots clés: opérationnelle Rentabilité, Effet de levier Performance financière et économique.

تمهيد

يتكون هذا الفصل من مبحثين ،المبحث الأول يتطرق إلى ماهية الرفع المالي ومزاياه ومخاطره والمبحث الثاني يتطرق إلى الأداء التشغيلي والمردودية.

المبحث الأول: ماهية الرافعة المالية وأساسيتها

المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي

الفرع الأول: تعريف الرفع المالي

اختلفت وجهة نظر العلماء والمفكرين في تحديد مفهوم الرفع المالي لذلك نوجزه في عدة تعريفات مختلفة :

تعريف الرفع المالي :

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة عي الفوائد المدنية المدفوعة ،أما اذا كانت المؤسسة تطرح اسهما ممتازة لسد هذه الاحتياجات فأن التكاليف الثابتة هنا،هي ارباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين ،وذلك لأن الاسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب مانص عليه القانون المؤسسات.

لسد هذه الاحتياجات فان التكاليف الثابتة هنا،أرباح الاسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين،وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة وحددة حسب مانص عليه قانون المؤسسات.1

وقد تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا،سندات،أو أسهما ممتازة،مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي ويتعرضون لها.2

وهناك من يعتبر الرفع المالي او الرافعة المالية من الأشياء غير المحببة او السلبية وإعطائها مظهرها جميلا،فبدلا أن نقول استئانة أو مديونية وهو مصطلح يوحي بالثقة والقوة.

المطلب الثاني:مزايا ومخاطر الرفع المالي

الفرع الاول:مزايا الرفع المالي

ومن اهم مميزات الرفع المالي هي:

__عدم مشاركة الآخرين في الارباح المحققة.

1 رشاد العصار وآخرون'الادارة والتحليل المالي 'دار البركة'الاردن 2001 ص 286.

2 محمد طلال ناصير الدين:اثر كل منا لرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية الأعمال جامعةالشرق الاوسط عمان الأردن . 2011 ، ص17.

__تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار

__المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لأصوات لهم في الإدارة.

__الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتزليل من الضريبة

__أوقات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل

ومن هنا تبين أهمية الرفع المالي كأحد أهم أساليب المتاحة للشركة لتحسين أرباحها حيث أن المبرر الأساسي للشركة هو تعظيم القيمة السوقية للمساهمين وأصحاب المشروع عن طريق زيادة قيمة الأسهم بالسوق ،ومن خلال ذلك يتبين أن المستثمرين ينظرون الى أدوات الدين على أنها أقل خطرا.

من أدوات التمويل بالملكية ،ذلك فان معدل الفائدة على الدين أقل من العائد المطلوب من الأسهم العادية مخاطر.1

الفرع الثاني :مخاطر الرفع المالي

يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة ،أي تذبذب في صافي الربح بعد الضريبة في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم العادية)بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، كالفائدة واحتمالات عدم القدرة على سداد أصل الديون في أوقات استحقاقها أو فائدة أو كليهما،فهي مخاطر مربوطة بالديون،والمنطق كلما زاد حجم الديون في هيكل تمويل الموجودات زادت هذه درجة المخاطرة ،والأصل في هذه المخاطر ليست الديون بحد ذاتها،انما احتمالات انخفاض مستويات الأرباح المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة المدفوعة على تلك الديون ،وهذا يعني تعرض الشركة الى خسائر بسبب انخفاض دون مستوى ما تتحمله من التكلفة ،وهذا بحد ذاته مخاطرة مالية.2

المطلب الثالث:اشكال الرفع المالي وكيفية قياسه وعلاقته بالرافعة التشغيلية

الفرع الاول:اشكال الرفع المالي

ويوجد عديد من مصادر التمويل ونميز بينها على أساس موعد استحقاق القرض وهي كتالي:

-القروض طويلة الأجل:

تعد القروض طويلة الأجل من أهم مصادر التمويل للشركات ولاسيما الكبيرة منها،وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة،ولإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع الذي تحققه من الموجود الذي سيمول ،وتحصل

1 إسرائ قاسم البركات وآخرون : أثر الرفع المالي والتشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية،مقال منشور على الموقع:

<https://www.researchgate.net/profile/.../5649c56608ae54697fbf33b9>

2 محمد طلال ناصر الدين:مرجع سبق ذكره، ص20

الشركة على القروض طويلة أجل من المؤسسات المالية كالمصاريف وشركات التأمين، وقد يمتد تاريخ استحقاقها الى فترة طويلة قد تصل الى ثلاثين عاما.¹

-القروض قصيرة أجل:

ويقصد بالقروض القصيرة أجل تلك الأموال التي تحصل عليها الشركة من الغير وتلتزم بإرجاعها في فترة ما ادارة الشركة، المسألة الأولى تتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب اليه الشركة في الاعتماد على هذا النوع من القروض وهذا الأمر يتوقف على هيكل الموجودات للشركة كما يتوقف على ميل الادارة تحمل المخاطرة، أما المسألة الأخرى والخاصة بكيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل وهناك اعتباران رئيسيان في هذا الصدد هما التكلفة التي تتحملها الشركة ومدى امكانية الاعتماد على المصادر في تزويد الشركة بالاحتياجات المطلوبة في الوقت الذي تظهر فيه الاحتياجات.²

الفرع الثاني: قياس درجة الرفع المالي

تستخدم عدد من المؤشرات في قياس الرافعة المالية و تعبر بعضها عن الدرجة التي تعتمد فيها المنشأة على القروض في تمويل أصولها، أي حجم الاقتراض في هيكلها المالي و البعض الآخر على التغيرات التي تحدث في العائد على السهم نتيجة استخدام الرفع المالي في المنشأة من هذه المؤشرات الآتية:

نسبة الخصوم الى اجمال الأصول: تمثل نسبة الخصوم المقترضة من الغير الى اجمال الاصول و تقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{اجمالي} - \text{الخصوم}^* 100 \text{ قسمة اجمالي} - \text{الاصول}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن زيادة هذا المؤشر يدل على زيادة درجة الرافعة المالية، و بالتالي زيادة الالتزامات الثابتة و المخاطرة التي تتحملها المنشأة.

نسبة الخصوم طويلة الاجل و الاسهم الممتازة لإجمالي الهيكل المالي :

يوضح هذا المؤشر حجم الخصوم و الاسهم الممتازة في الهيكل المالي للمنشأة و تقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{الرافعة المالية} = (\text{خصوم طويلة الاجل} + \text{الاسهم الممتازة} / \text{اجمالي الهيكل المالي}) \times 100$$

درجة الرفع المالي = التغير النسبي × (EPS) - (عائد السهم - المحقق) - التغير النسبي × صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد

1 هندي منير ابراهيم: الفكر الحديث في الاستثمار منشأة المعارف للنشر 'الاسكندرية' مصر 2004 ط 2 ص 528

2 هندي منير ابراهيم: المرجع السابق ص 528

التي تترتب عليها الالتزامات الثابتة على المنشأة المتمثلة في الاموال والاقتراض والأسهم الممتازة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام المنشأة على الأموال المقترضة والأسهم الممتازة بصورة أكبر من الأسهم العادية مما يؤدي الى زيادة المخاطر المالية.¹

3-نسبة الأصول الى حق الملكية:

تقيس هذه النسبة حجم حق الملكية الذي يستخدم في تمويل الأصول مقارنة بالمصادر التمويل الأخرى وتحسب بالمعادلة الثابتة :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{اجمالي الأصول} / \text{حق الملكية} \times 100$$

-يتضح من المعادلة أعلاه أن هذه النسبة تقيس عدة مرات تغطية الأصول لحق الملكية ، وزيادة هذه النسبة تدل على اعتماد المنشأة على أموال الاقتراض بصورة أكبر من حق الملكية مما يؤدي الى زيادة الرافعة المالية ، وزيادة التكاليف الثابتة التي تتحملها.²

4-نسبة الخصوم الى حقوق الملكية :

يوضح هذا المؤشر مدى الاعتماد على الخصوم كمصدر من المصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق المساهمين)، وتحسب بالمعادلة الآتية :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{الخصوم} / \text{حقوق الملكية} \times 100$$

-يتضح من المعادلة أعلاه أن هذا المؤشر يعبر عن مدى مساهمة الدائنين في الأصول المنشأة مقارنة بأصحاب الأسهم ومساهمة أصحاب الأسهم بالجزء الأكبر من الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

5- نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى الأرباح بعد الفوائد :

يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي تحققها المنشأة قبل أن تخصم الفائدة والضريبة الى الأرباح بعد خصم الفوائد التي تدفعها المنشأة وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة} / \text{الأرباح بعد دفع الفائدة والضريبة}$$

1 هيثم يعقوب اسحاق، الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة، الخرطوم للأوراق المالية، 2015.

2 - هيثم يعقوب ، المرجع السابق، ص 146

- يتضح من المعادلة أعلاه أنه كلما زاد مقدار الربح قبل الفائدة والضريبة بافتراض استقرار وثبات الفائدة ، كلما قلت درجة الرافعة المالية ، وبالتالي انخفضت درجة حساسية صافي ربح السهم الواحد والعكس صحيح اذ كلما انخفضت الأرباح قبل الفائدة والضريبة باستقرار الفوائد زادت درجة الرافعة المالية مما يؤدي الى الزيادة في التقلبات الأسهم .

6- معدل تغطية الفائدة:

يقيس هذا المؤشر عدد المرات التي يمكن فيها تغطية الفوائد من صافي الدخل المتاح لسدادها ويحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة}}$$

- يتضح من المعادلة أعلاه أن هذا المؤشر يقيس المدى الذي يمكن أن ينخفض به الدخل المتاح لتغطية الفائدة قبل أن تفقد المنشأة قدرتها على سداد تلك الفوائد ، وكلما زاد هذا الدخل زادت القدرة المنشأة على الحصول على القروض ، ووصلت إلى مرحلة الاستفادة القصوى من استخدام الرافعة المالية ، أما إذا انخفضت فان ذلك قد يتسبب في افلاس المنشأة.

* في حالة وجود أسهم ممتازة تصبح المعادلة كالآتي:

$$\text{نسبة تغطية الأعباء الثابتة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة}} + \text{توزيعات الأسهم الممتازة.}$$

يتضح أن هذا المؤشر يقيس نسبة الأعباء الثابتة التي تتحملها المنشأة سواء كانت فوائد أو توزيعات الأسهم الممتازة والتي يجب عليها تغطيتها من الأرباح قبل الفوائد والضرائب وكلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة المنشأة على دفع التزامات مما يؤدي الى تصفيتها وإعلان افلاسها.

يتضح للباحث أن على المنشأة أن تراعي عند قياسها للرافعة المالية ، العلاقة بين مقدرة المنشأة على الكسب وتكلفة الفوائد عى القروض لأن الرافعة لها أثر إيجابي على عائد أصحاب الأسهم العادية اذا كان العائد قبل الفوائد والضرائب أي مقدرة المنشأة على الكسب أعلى من تكلفة الاقتراض أما اذا حدث العكس بمعنى أن يكون العائد قبل الفوائد والضرائب أقل من تكلفة الاقتراض فان ذلك يؤدي الى خسائر فادحة للمنشأة قد ينجم عنها تعرضها للإفلاس.¹

¹. محمد صالح ، الحناوي. الادارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال ، ب ط ، ب دن . 2008 ص45.

الفرع الثالث: علاقة بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية (الرفع المشترك)

يترتب على الرفع التشغيلي تأثير مضاعف على الإيرادات قبل الفائدة والضريبة كنتيجة للتغير في حجم المبيعات وإذا أدخلت الرفع المالي في هذه الصورة ، فإن التغيرات في الإيرادات قبل الفائدة والضريبة يترتب عليها تأثيرا مضاعفا على إيرادات الأسهم وهذا معناه أنه لو استخدمت المنشأة جرعات كبيرة من كلا الرفع التشغيلي والمالي، فإن أي تغير في حجم المبيعات، ولو كان صغيرا جدا سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في إيرادات الأسهم.¹

المبحث الثاني: الأداء التشغيلي و المردودية

المطلب الأول: مفهوم الاداء التشغيلي

تواجه المنظمات المعاصرة بيئات سريعة التغير في متطلباتها وفي مواردها ومن أجل تحقيق النجاح لهذه المنظمات برزت أهمية الاداء وتقييمه ومن هنا برز هذا المصطلح وأصبح من أكثر المفاهيم سعة وشمولا حيث يعد من المفاهيم الجوهرية والهامة لمنظمات الاعمال.²

الفرع الأول: تعريف الاداء التشغيلي

الاداء التشغيلي هو مجموعة من الاولويات التنافسية مثل لجودة والسرعة في التسليم ولمرونة والكلفة المنخفضة والتي تمكن المؤسسات الخدمية من قياس ادائها التشغيلي ويشير الاداء التشغيلي الى النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها وهو قدرة المؤسسة على تحديد اهدافها من خلال الاستخدام الكفء والفعال لمواردها المتاحة³

ويعرف بأنه "العمليات التي تؤديها المنظمات الانتاجية للسلع والخدمات التي تعكس مستوى ونتيجة قدرتها على تحقيق الاهداف التي تسعى الى بلوغها بأقل كلفة ممكنة وبالجودة المطلوبة والمرونة الجيدة وبالتوقيت المناسب من أجل كسب الميزة التنافسية والسعي لجعلها مستدامة كما يعد الاداء العملياتي اداة مهمة لجعل الشركات أكثر تنافسية في السوق فضلا عن كونه مؤشرا لمستويات التحسين في عملياتها ،لذا تنبثق أهميته من نتائجه المحورية في تحقيق ميزة تنافسية من خلال تقديم منتجات للزبائن بأفضل جودة ويغدو عنصرا مهما للمنظمة اذا استغلت القدرات التقنية على نحو كفء بما يمكنها من تدعيم عمليات تحسين الانتاجية والوصول الى منتجات عالية الجودة .

¹ محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص45

² الحدراوي حامد كريم وآخرون : استراتيجية فرق العمل وأثرها في تحسين الاداء التشغيلي للمنظمات الانتاجية -دراسة تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة القديم، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ،العدد 21، السنة 2017 ص 687. متاحة على الرابط:

<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ewjh/article/view/6661/5674>

³ بحجة عثمان فضل السيد عبد الله و صديق بلل ابراهيم :الدور الوسيط لنظم ادارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والأداء التشغيلي في المؤسسات الخدمية، مجلة ادارة الجودة الشاملة ،مج16، العدد (1) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،السودان، 2015 ، ص22.

كما يرى البعض ان الاداء التشغيلي (العملياتي) ما هو إلا "مجموعة الأنشطة والعمليات التي تتبناها الشركة في المستويات الادارية والتنظيمية كافة بالاعتماد على خبرات ومهارات ومعارف وإبداع العاملين فيها من خلال الاستخدام الافضل للموارد المتاحة ،وبهدف توفير منتجات ذات جودة مميزة تلبي حاجات ورغبات الزبائن وتضمن اكتسابها لميزات تنافسية متنوعة ¹.

مما سبق يمكن القول أن الأداء التشغيلي يعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات التشغيلية والتمويلية ويرى Kaplan and Norton إن "الأداء التشغيلي يقود و يوجه الأداء المالي من خلال تناوله ثلاثة إبعاد أساسية وهي :الإنتاجية ،الربحية والكفاءة" ²

الفرع الثاني: معايير الأداء التشغيلي

اخذت مؤشرات الاداء التشغيلي تحتل اهمية كبيرة لدى المؤسسات في الفكر الاقتصادي ،حيث تعرف مؤشرات الاداء التشغيلي بأنها تلك المؤشرات والنسب التي من دورها تقييم مدى قدرة المنشأة على استخدام الاصول المختلفة بفاعلية كمعدل دوران الموجودات الثابتة ونسبة تكلفة المبيعات الى المبيعات ³.

ولقد تباينت اراء الباحثين في تعداد معايير الاداء التشغيلي مع الاتفاق بشأن المحتوى الذي يعبر عنه بترجمة احتياجات السوق الى دلالات العمليات حيث عند استعراض هذه المؤشرات نجدها تسعى لتحقيق اهداف المنظمة بالخصلة النهائية ومهما يكن من امر فإننا نقدم هذه المعايير على فيما يلي :معيار الكلفة(اولا) ،معيار الجودة (ثانيا) ،معيار المرونة(ثالثا)، معيار التسليم(رابعا) ،معيار الخدمة(خامسا)ومعيار البيئة(سادسا).

اولا: معيار الكلفة

تمثل الكلفة مؤشرا مهما يستخدم في تقييم اداء العمليات والتالي اداء المنظمة وهي العوامل الحاسمة في مدى بقاءها واستمرارها ، وعن طريق هذا البعد تستطيع المنظمة تحقيق ميزة تنافسية، وتعد الكلفة احد المؤثرات المهمة الضرورية لتقييم وظيفة الانتاج والعمليات ،وهي لدى عدد من الباحثين مصدرا مهما لقدرة الشركة على البقاء والاستمرار بالعمل ،وتتمتع المنظمات التي تركز على الكلفة اساسا للمنافسة بكلفة تصميم نظام انتاجي اقل من الكلفة لدى المنافسين. ⁴

¹ ميسر ابراهيم احمد الجبوري ومحمد احمد جميل الجبوري :وضوح معايير الأداء العملياتي ودوره في تحسين القرارات المنظمة - دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء معمل اسمنت بادوش في مدينة الموصل - مجلة جامعة الموصل ،العراق ،كلية الإدارة والاقتصاد ،2013 ص40

² أكرم احمد الطويل وآخرون :علاقة الارتباط والتأثير بين عناصر إستراتيجية العمليات والأداء التشغيلي،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،مجلة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد،مج(6)،العدد 18،السنة 2010،ص8.

³ عطار صباح : مساهمة تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين الاداء التشغيلي للمؤسسة -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات من نفس القطاع ،مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي غير منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، 20/2015+ 16- ، ص97.

⁴ المرجع نفسه،ص97.

ومعيار الكلفة يعني تقديم منتجات او خدمات بأقل كلفة ممكنة من اجل ارضاء الزبائن الداخليين والخارجيين في عملية التجهيز اي ان تنتج المنتجات او تقدم الخدمات بتكاليف منخفضة ، كما يعني ايضا الاستخدام الكفء للطاقة الانتاجية المتاحة فهو المدخل المهم لتخفيض الكلفة ،فضلا عن ضرورة ممارسة عمليات التحسين المستمر لجودة المنتجات والإبداع في تصميم المنتجات لمساعدة المديرين في دعم استراتيجية الشركة لجعلها قائمة في مجال خفض الكلف .

لذلك يجب على المنظمات التي تنافس معيار الكلفة ان تتخلص من جميع أنواع الصياغات وهو الهدف الرئيس لنظام الإنتاج الرشيق (Le ane production) الذي تعمل بموجبه منظمات التصنيع العالمية (الغاء اي عمل لا يضيف قيمة وإلغاء كلف الصياغات).

ثانيا: معيار الجودة

وهو هدف ديناميكي متحرك يتطلب الوصول اليه توفر مجموعة من الصفات المميزة لأداء المنظمة للإيفاء بمتطلبات الزبائن وتوقعاتهم ، فقد اصبحت الجودة الوظيفة الاولى لأي منظمة وفلسفة ادارية وأسلوب حياة تمكن المنظمة من الحصول على ميزة تنافسية من اجل البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة والسريعة ويمكن تقسيم الجودة الى قسمين :هما جودة تصميم المنتج وجودة العملية، فجودة تصميم المنتج تعني الخصائص التي يحتويها المنتج ،وتفضي الى انشاء المستوى الملائم للجودة وبالتالي التركيز على متطلبات الزبون وقد تكون المنتجات ذات الجودة المميزة مكلفة نوعا ما للزبون ولكن من جهة اخرى تقدم منافع كثيرة لهم.

اما جودة العملية فهي محور مهم في كل اجزاء السوق ، فالغرض منها سيتحدد منها بإنتاج منتجات خالية من العيوب ،تحقيقا لرغبة الزبائن الذين يرغبون في منتجات صالحة الاستخدام.

ثالثا: معيار المرونة

المرونة هي قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات في تصميم المنتج او حجم دفعة الانتاج والمرونة اصبحت سلاحا تنافسيا فهي تضمن القدرة على انتاج منتجات متنوعة وبمقدار واسع وتقديم منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية بسرعة للاستجابة لمتطلبات الزبون وتأخذ المرونة ابعادا متعددة هي كالآتي :

أ-الايصائية (Costimization) :وهي قدرة المنظمة على إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات تلاؤم احتياجات مختلف أجزاء السوق وهذا ما يدعى بالأيصاء الواسع (Mass Costimization)¹.

¹ عطار صباح:المرجع السابق، ص، 99 .

ب- مرونة الحجم: (Volume Flexibility):

وتعني القدرة على تسريع او ابطاء معدل الانتاج بسرعة للتعامل مع التقلبات الكبيرة في الطلب ،وتعد مرونة الحجم معيارا مهما يعمل غالبا على دعم المعايير الاخرى من خلال سرعة التسليم وسرعة التطوير .

رابعا: معيار التسليم

ويرتبط بقدرة الشركة على تسليم المنتج الى الزبون بأسرع وقت مما يعني كسب ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية ، ويعرف معيار التسليم بأنه قدرة العمليات لتسليم المنتج -السلعة او الخدمة -الى الزبون بالزمان والمكان الذي يطلبه ،وهو حل فاعل للمنظمات التي لا تستطيع ان تحقق الميزة التنافسية في مجال تخفيض الكلفة او مجال الجودة فهي تستطيع حتما ان تحقق ذلك من خلال تقليص المهل الزمنية (Lead Time) في عملياتها ومن ثم العمل على تقليل مواعيد التسليم وهذا هو الاساس الذي يقوم عليه النظام الانتاجي الحديث الذي يتمثل في (نظام التصنيع بالاستجابة السريعة) الأمر الذي يدفع المنظمة الى التنافس على اساس اسرع موعد لتسليم المنتج الى الزبون ،وللتسليم ثلاثة معايير فرعية تتعامل بالوقت هي :

- 1- سرعة التسليم: وتقاس بالوقت المستغرق بين استلام طلب الزبون الى حين تلبية.
- 2- التسليم بالوقت المحدد: اي تسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه مع الزبون.
- 3- سرعة التطوير: وهي السرعة في تقديم منتج جديد وتقاس بالوقت بين توليد الافكار لتطويره الى حين اكمال التصميم النهائي له.¹

خامسا: معيار الخدمة

توسع تعريف الخدمة في الوقت الحاضر ليشمل توفير فرصة واسعة للميزة التنافسية ،فما زالت المنظمات الصناعية تولي اهتماما قليلا بالخدمة مقارنة بالمنتج فعند زيادة مستوى جودة المنتجات بين المنافسين فان الزبائن يتحولون باتجاه الخدمة بوصفها وسيلة اساسية للتفصيل بينهم، ان المنظمات التي تمتلك راس مال -تمويل- تجاه الزبون فأنها تمتلك بصورة عامة امكانية فعل الآتي:

- أ- انشاء اهداف خدمة تدعم اهداف الاعمال وخط المنتج.
- ب- تحديد وتعريف توقعات الزبائن لجودة الخدمة والاستجابة لها .
- ت- تحويل توقعات الزبائن الى عناصر خدمة واضحة وتسليمها الى اصحابها .
- ث- كفاءة الاعداد والاستجابة والتكامل بين نظم تسليم الخدمة .

1 عطار صباح: المرجع السابق، ص، 99 .

- ج- مراقبة ومتابعة جودة الخدمة والأداء .
- ح- التقديم السريع ولكن باستجابة فاعلة كلفويا مع حاجات الزبائن.
- خ- ولغرض الحصول على الميزة التنافسية، يجب على الشركات ان تقدم خدمة ذات قيمة مضافة.¹

سادسا: معيار البيئة

ان حماية البيئة من اضرار التلوث تعد بمثابة استثمار له عائد كبير ينعكس على التنمية المستدامة وعلى صحة الانسان ورفاهيته ، كما ان اهمال الشركات لمسؤولياتها اتجاه البيئة قد يعرضها الى اضعاف مركزها التنافسي بين الشركات الاخرى الملتزمة بذلك ، ويمكن قياس ذلك من خلال معدل الانفاق على الانشطة البيئية ، وهكذا يكون ارتفاع هذا المعدل دليلا على مراعاة الشركة لأدائها الاجتماعي تجاه البيئة ، طالما ان المديرين يبحثون دوما عن طرق جديدة لتمييز منظماتهم عن المنافسين ويتاح حاليا اتجاهان جديدا في الاعمال لكسب هذه الميزة التنافسية هما:

1//المنتجات والمعلومات الصديقة للبيئة:

وهي المنتجات التي تكون مفضلة بيئيا (ودودة للبيئة) تسهم في تمكين الزبائن من اختيار المنتجات استنادا الى تأثيراتها البيئية.

2//تخفيض الهدر والمسؤولية البيئية:

ومبرراته زيادة القدرة التنافسية والربحية ، وهناك سبب اخر للبحث عن تخفيض الهدر هو زيادة الحساسية تجاه البيئة ، عموما تتجه الجهود الخاصة لتخفيض الهدر وتحسين العمليات ضمن اي منظمة نحو الاعلى لتخفيض التدمير البيئي المرتبط بالداء الاعمال ، والمحصلة النهائية لتخفيض الهدر هي صيانة الموارد الطبيعية للمواد الاولية بالإضافة الى تقليل التلوث في الهواء ، الماء، الارض.

ويجب على الشركات التي ترغب في البقاء والمحافظة على حصتها السوقية ان تسعى للمحافظة على الوسط الذي يعيش فيه الانسان وذلك بعدم انتاج منتجات ضارة وملوثة للبيئة وبالتالي ضارة للإنسان ،اي انتاج منتجات صديقة للبيئة(المنتجات الخضراء) التي من خلالها تحصل الشركة على ميزة تنافسية تتميز بها عن غيرها من الشركات الاخرى وصولا الى الارباح²

المطلب الثالث: مردودية المؤسسة

إن من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة العمل على تحقيق المردودية سنتناول المطلب مفهوم المردودية وأنواعها ومكوناتها ومتطلباتها والآليات المتحكممة فيها واثار الرفع المالي عليها.

¹ عطار صباح: المرجع السابق ، ص ، 99 .

² نفسه، ص ، 99 .

الفرع الأول: مفهوم المر دودية وأنواعها ومكوناتها

المطلب الاول : مفهوم المردودية

هناك عدت تعار يف للمرد ودية ومن بينها ما يلي:

تعرف المردودية بأنها مقدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المر دودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية.

كما تعرف المر دودية على إنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفر النقدي أي مدى القدرة على زيادة الأرباح مع ضمان الحافظة على رأس المال وكذا ضمان دفع قروض والفوائد

ومن خلال ماسبق نحدد مفهوم الشامل للمرد دودية على أنها المقدار الذي يعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة وبين الوسائل المستخدمة للوصول لهذه النتيجة.¹

المطلب الثاني: أنواع المردودية

1. المر دية الاقتصادية (RE): La rentabilité économique

تسمح المر دودية بتقدير النتيجة المتحصل عليها فيما يتعلق بالأصول الاقتصادية ورأس مال المستثمر ، بمعنى قياس المر دودية الاقتصادية يتحلى في المقارنة بين التكاليف في عمليات

الاستثمار والاستغلال.

$$\text{معدل المر دودية} = \text{نتيجة الاستغلال قبل الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية (1-2)}$$

2. المر دية المالية: la Rentabilité Financier (RCP)

تعرف أيضا بأنها مرد ودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المر دية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة عناصر محركات المالية، إذا أنها تعبر عند قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين ، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات وا لأموال الخاصة من الميزانية ، ويمكن حساب مرد ودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:²

$$\text{مرد ودية الأموال الخاصة} = \text{نتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة (2-6)}$$

¹ ميلودة ميلي، مرجع سابق، ص 4-6

² نفسه، ص 4-6

المطلب الثالث : مكونات المردودية

تتضمن المردودية بجملة من المكونات منها:

1. الإنتاجية:

وهي مؤشر بنسبة كمية السلع المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة، ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية بالمساهمة تغيرات التكاليف ويمكن صياغتها كالتالي:

$$moxa/VA \dots\dots\dots (9-2)$$

حيث VA = القيمة المضافة

moxa = الأصول الثابتة للاستغلال

2. الفعالية:

تقيس رأس المال الاقتصادي عن طريقة سرعة دوران رأس المال المستعمل وتعدد بتعدد قياسات رأس المال المستعمل. ونستطيع حساب سرعة دوران عناصر الأصول كالتالي:

$$VR=CA/AT \dots\dots\dots (10-2)$$

حيث VR: سرعة الدوران

CA: رقم الأعمال

AT: الأصل الإجمالي¹

الفرع الثاني: متطلبات المردودية واليات المتحكممة والمحددة فيها

الأولا: متطلبات المردودية

1. مراقبة المردودية:

أن الرقابة على المردودية عملية جد هامة، وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة، وفي وقت قصير، وهذا يستلزم إجراءات منها²:

¹ ميلودة ميلي، مرجع سابق، ص 4-6

² مسعودة سمية، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أم البواقي، ص 24

وضع التقديرات المقدرة والمفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة؛ تحديد الفوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء الداخلية أو الخارجية.

إن الرقابة على المردودية عملية مستمرة وتكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية، ولا تقع هذه العملية كلياً على المسير المالي بل يتحمل مراقبة الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية والاقتصادية.

ويمكن القول: إن توفير كل المعلومات والبيانات التي منشأها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه، وتمكن من الحافظة على نتائج المؤسسة.

2. قياس المردودية:

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياسها شيء مهم جداً لا بد منه قصد معرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية إن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمحاسبة.

إن تحليل التميز وخاصة على دراسة المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

✓ المحاسبة العامة

✓ المحاسبة التحليلية

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات تبدأ بالمحاسبة العامة وتتبع بالمحاسبة التحليلية لكن في هذا العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة إن نتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تتميز بصفيتين:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.
- ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية من أجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات والنسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول.

والصيغة الرياضية كالآتي:¹

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

¹ دادي عدوان: ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية ، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999. ص 97

إن هذه النسبة تقيس لنا مرد ودية رؤوس الأموال لمستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مرد ودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة وهي:

مجموع الأصول مقسومة على الأموال الخاصة بشكل رياضي كالتالي:

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتستطيع كتابتها بشكل آخر.

إلى نسبة الديون إلى الموال الخاصة زائد وبشكل رياضي كالتالي:

مجموع الأصول/الأموال الخاصة

مجموع الأصول /الأموال الخاصة=الديون/الأموال الخاصة.

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة وبتحويل هذا المعدل نحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرفع وأخيرا نستطيع القول بان هناك علاقة ربط بين مرد ودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومرد ودية الاستغلال وكذلك بدرجة الاستدانة

ثانيا: الآليات المحددة والمتحكممة فيها¹

1. الآليات المحددة والمتحكممة في المرد ودية المالية :

بغية تحقيق المؤسسة لهدفها المنشود وهو على المر دودية تجد أمامها مجموعة من آليات و محددات تحكمها وتضبط سلوكها وهي كآتي:

1.1. آليات المحددة للمرد ودية المالية

يتحدد مستوى المر دودية تبعا للآليات الأساسية التالية:

1.1.1. السياسة المالية للمؤسسة

السياسة المالية بمثابة المرشد والدليل للعاملين في المجال الإدارة المالية عند اتخاذ قراراتهم ويراعي عند هذه السياسات إن تحقق مصالح المؤسسة وان لا تكون متعارضة مع السياسات الأخرى الموضوعة في أقسام المؤسسات المختلفة ومن أمثلة هذه السياسات (سياسة الاقتراض، سياسة التمويل الذاتي، سياسة توزيع الأرباح ...)

1.1.2. دوران الأصول

في ضل فرضية ثبات دوران الأصول ودرجة الاستقلالية المالية لا يمكن للمؤسسة النمو بشكل دائم بمعدل المر دودية أموالها الخاصة والواقع من المناسب نقد ومناقشة هذه الفرضية بداء بفكرة دوران الأصول، يبدو انه من المنطقي الربط مستوى النشاط مثلا في رقم الأعمال والإمكانات.

¹ ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

1.1.3. السياسة التجارية

تتوقف السياسة التجارية للمؤسسة على مدى تحقيق الأرباح وأحجام رقم الأعمال المرتفعة ولا يتأتى هذا إلا من خلال تضافر كافة المجهود لدفع عجلة نشاط المؤسسة وللبحث على أسواق جديدة وبتالي زيادة حصصها¹ في السوق، وفي نفس القطاع مرعية في ذلك تناسب إمكانياتها مع حجمها.

2. آليات التحكم في المردودية المالية

آليات التحكم في المردودية تختلف من مؤسسة إلى أخرى نظرا للتفاوت الموجود في بعض مكونات المردودية المالية، ولكي تتمكن المؤسسة من ذلك عليها أن تركز اهتمامها ومجوداتها على المدى الطويل، المتوسط والقصير وما استخلاصنا من آليات المحددة للمردودية المالية انه يكمن في المردودية الاقتصادية لدى يكون لزاما على المؤسسة أن تبدل قصار جهدها في التحكم فيها بإتباع سياسات وإجراءات تؤدي بها إلى تحسين مردوديتها المالية.

3. آليات التحكم في المردودية الاقتصادية

تستخدم هذه المردودية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع تقيس كفاءة إدارة المؤسسة بدون الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة عن التمويل، ويجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق النسب تحسين المردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال لمجموع أصولها، ويتم تنفيذها على المدى القصير، المتوسط والطويل.

1.3.1. على المدى القصير

تستطيع المؤسسة زيادة معدل المردودية بطريقتين:

✓ زيادة هامش ربح إلى المبيعات (نسبة الهامش الصافي) إلى زيادة النسبة:

النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

✓ زيادة حجم المبيعات من خلال تشغيل الأصول ويتطلب الأمر بان تهتم المؤسسة بانتهاج سياسات ترمي إلى توسيع حجم الإنتاج والمبيعات وذلك من خلال استعمال طاقات وقدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها، تفادي مشاكل برامج الإنتاج والتوزيع الخاصة منها: انقطاع المخزونات العادية والضرورية، التغيرات المتكررة للعمال، العمل على تخفيض التكاليف القدر الإمكان، إضافة إلى هذا يجب احترام الجودة المطلوبة، استغلال الوسائل المتاحة للنشاط البيع بصفة عقلانية، ترقية المبيعات والإشهار.²

¹ ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

² نفسه، ص 8-9

2.3. على المدى المتوسط والطويل

حتى يتحقق معدل مرتفع لبد من توافر عدة عوامل أهمها : الميزة التنافسية للمؤسسة في السوق منتجات والميزة التنافسية عن طريق تطوير المنتجات جديدة عن طريق الاحتفاظ بعلاقات الجيدة مع الزبائن أوالموردين. بعض المؤسسات تحقق عن طريق فطرة التكنولوجيا الكبيرة او عن طريق قنوات التوزيع الجديدة بيعه متميزة.

وحتى تتمكن المؤسسة من رفع وتحسين مستويات مردوديتها المالية لبد عليها ان تطبق احكامها على المردودية الاقتصادية من خلال تعرف على هامش على النتيجة ودرجة الاستغلال الأصول وبالتالي تحديد البنود التي تستلزم الرقابة الدقيقة بهدف تحسين الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول باستغلال الأمثل للموارد، وتحسين إنتاجية الأصل إما بزيادة المبيعات أو بقاء وتغييراي تحسين بسط النسبة أوالتخفيض للأصول التي تستخدمها المؤسسة في توليد المبيعات مع ثبات المبيعات وبتحسن معدل دوران المبيعات فهذا يؤدي إلا زيادة المردودية المالية.¹

الفرع الثالث: أثرا لرفع المالي وأداء التشغيلي على مردودية المؤسسة

مطلب الأول: أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة

يسمح اثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية، ويمكن إبراز هذه العلاقة كما يلي:

يمكن ادخال التغيرات في التحليل وهي:

CP: الامول الخاصة، D:الديون، K: الاصول الاقتصادية، i: معدل الفائدة على قروض، t: معدل الضريبة .

Rn: صافي الربح بعد فائدة والضريبة =(صافي ربح العماليات - الفوائد) (1 - معدل الضريبة)

$$R_n = (R_e - iD) \cdot (1 - t)$$

$$R_{CP} = \frac{R_n}{CP} = \frac{[(R_e \cdot K - iD) \cdot (1 - t)]}{CP}$$

إذن المردودية المالية تساوي إلى المردودية الاقتصادية مضافا إليها المقدار: $\frac{D}{CP}(ER - i)$

والذي يعبر على اثر الرفع المالي، ويمكن ان يلعب اثر الرفع المالي ثلاث ادوار هي :

¹ سعيدة بورديمة، مطبوعات التسيير المالي، قالمة، 2014-2015، ص 47-48.

حالة المردودية اقل من معدل الفائدة ($i < Re$): في هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، أي زيادة القروض تنخفض القدرة المالية .

حالة المردودية يساوي معدل الفائدة ($i = Re$): في هذه الحالة يكون اثر بدون اثر على المردودية.

حالة المردودية اكبر من معدل الفائدة ($i > Re$): في هذه الحالة يكون الرفع المالي صالح المؤسسة.¹

¹ سعيدة الاردنية: مطبوعات التدبير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التدبير جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر 2014-2015 ص- 47-48

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا للدراسة النظرية في هذا الفصل الرفع المالي الأداء التشغيلي ومردودية تطرقنا إلى ما يلي:

- مفهوم الأداء التشغيلي وتعريفه بإضافة إلى معاييره.
- إعطاء مفاهيم حول المردودية وأنواعها.
- قمنا بتحديد آليات المردودية ومتطلباتها.
- إضافة إلى تطرقنا إلى كيفية حساب اثر الرفع المالي على المردودية.

تمهيد الفصل

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الأسواق التي تمد هذه المؤسسات بالمدخلات اللازمة أو من ناحية تغير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هذه المتغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعمل الشركة على التحكم فيها بغرض المحافظة على التوازنات المالية الرئيسية للشركة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (النمو والاستمرار).

يهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هذه المزايا في حالة كانت ميزة إيجابية للشركة، وتصحيح مكامن الضعف إن كانت الميزة سلبية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

المبحث الثاني : دراسة الهيكل المالي للشركة.

المبحث الثالث : دراسة وتحليل المردودية المالية واثار الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة.

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

من أجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر ، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في شركة سوف للدقيق وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الشركة محل الدراسة.

المطلب الأول : التعريف بالشركة وموقعها.

الفرع الأول : التعريف بشركة سوف للدقيق

هي شركة ذات أسهم تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 21-12-1999 بمساهمة ثلاثة شركاء ،وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكنية ، تقدر مساحتها ب 9000 م مقسمة منها 600 م لممارسة العملية الإنتاجية و 480 م مخصصة لمخازن المواد منها 20 م للإدارة ، تتكون المؤسسة من 35 عامل منهم 25مؤمنين و 10 مؤقتين.

ويتمثل نشاط المؤسسة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة و السميد والنخالة و المسلات حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعية اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش ببسكرة حيث تستخدم من القمح الصلب 68% في إنتاج السميد ، و 10% في إنتاج المسلات ، و 18% في إنتاج النخالة الصفراء ، و 04% فضلات.

أما المبيعات فهي تباع كل منتج في مواصفات وأوزان مختلفة ، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب ، في حين تقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عبر قنوات توزيع مختلفة.

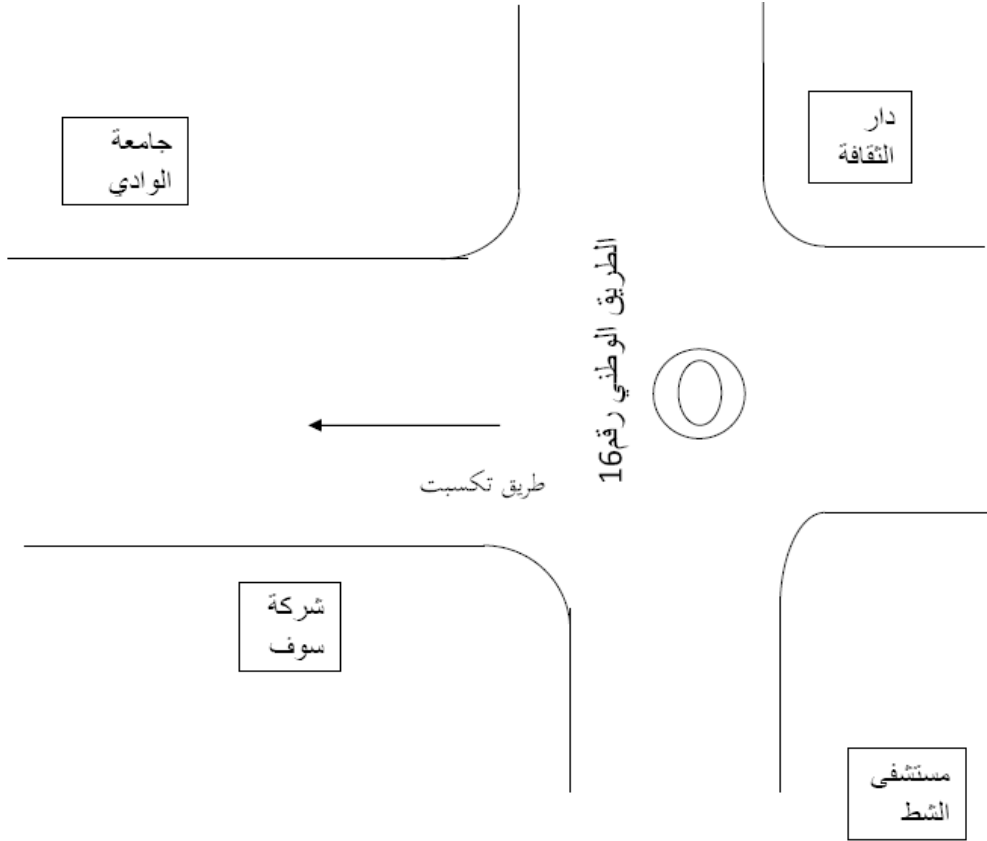
*مؤسسة سرولكس لإنتاج العجائن.

*مؤسسة كيبا لإنتاج العجائن.

*تجدر الإشارة أن في إطار توسيع نشاط المؤسسة أنه يتم إنجاز ورشة لصناعة العجائن والكسكس قيد الإنجاز.

الفرع الثاني : موقعها.

الشكل رقم : (1) مخطط يوضح موقع المؤسسة.

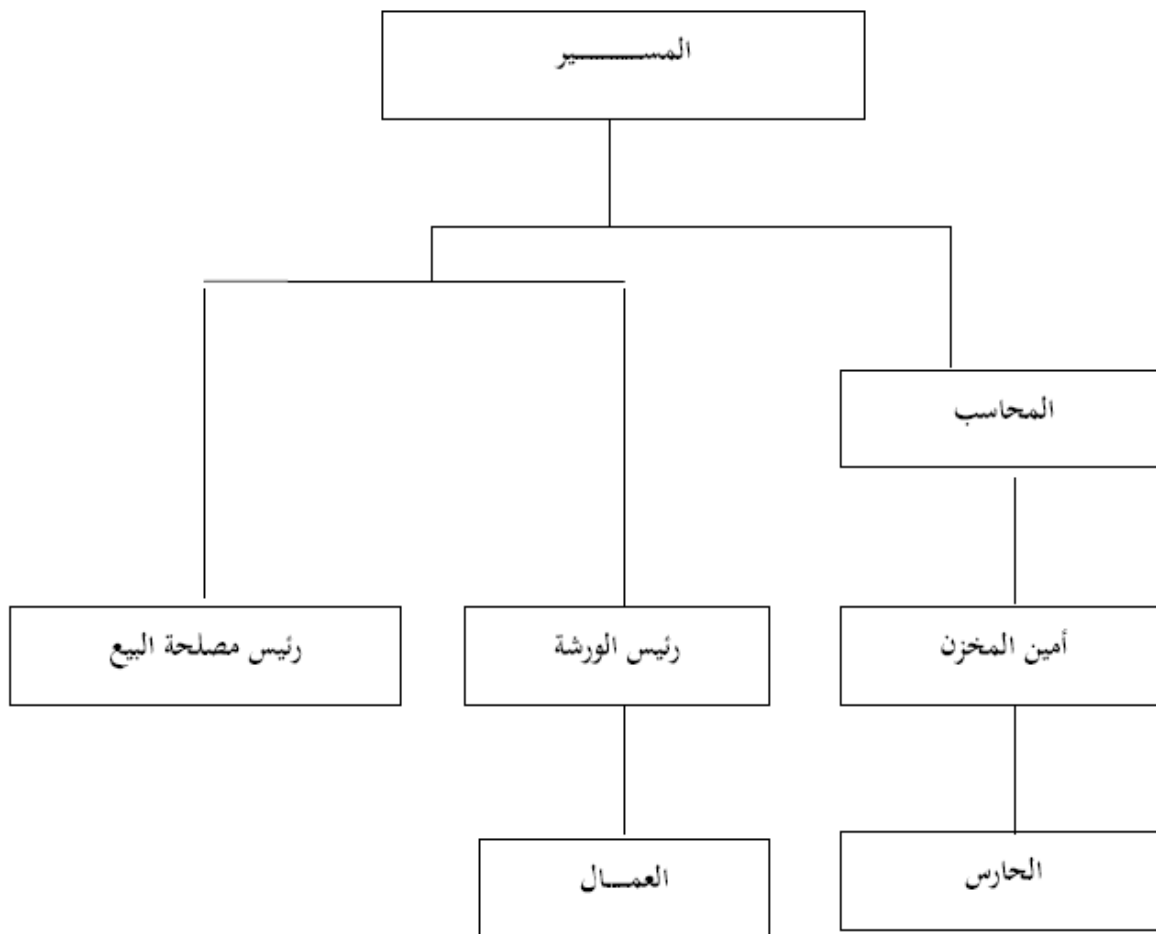


المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة.

تشكل هيكل المؤسسة كالتالي:

1. المدير : وهو صاحب المؤسسة والمشرف عليها.
2. المحاسب : ويهتم بالأموال المالية كسعر المبيعات والأرباح وغيرها.
3. رئيس مصلحة البيع : تنحصر مهمته في التعامل مع الزبائن.
4. رئيس الورشة : نحصر عمله على تنظيم الإنتاج داخل الورشة.
5. العمال : يقومون بعملية الإنتاج داخل المؤسسة وينقسمون إلى فوجين الأول يعمل في ورشة إنتاج السميد

والثاني في ورشة إنتاج العلاف.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث : هياكل الشركة ومراحل إنتاجها.

الفرع الأول : هياكل وتركيبات الشركة.

تحتوي ال على عدة تركيبات وهياكل والتي تم إنجازها من طرف مؤسسات أجنبية فالتركيب الخاص لإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الإيطالية (loporchpo) أما التركيب الخاص بإنتاج الفرينة فلقد أنجز من طرف مؤسسة تركية(irmak) وللمؤسسة هياكل وتركيبات عديدة منها :

1. مطحنة لطحن القمح الصلب ب 600 قنطار.
2. مطحنة لطحن القمح اللين ب 1200 قنطار.
3. مطحنة لطحن كل من القمح الصلب واللين بسعة 500 قنطار.

4. خزان رئيسي 10000 قنطار ويضم أربعة أجزاء.
5. خزان للقمح الصلب ذو سعة 5000 قنطار.
6. خزان للقمح اللين ذو سعة 5000 قنطار.
7. مخزن مستودع (ذو سعة ألف قنطار من المنتجين).
8. ورشتان لإنتاج السميد والفريضة و أخرى لإنتاج العجائن قيد التركيب.
9. مبنى إداري.
10. خزان للماء.
11. (الجسر الوزن).
12. (شاشة مراقبة).

الفرع الثاني : توضيح مراحل الإنتاج.

تتكون عملية الإنتاج من عدة مراحل وهي:

1/ مرحلة التنظيف : و تتضمن هذه المرحلة ما يلي:

* **وزن القمح :** عند وصول المواد الولية للمؤسسة يتم نقلها بوسائلها الخاصة ووزنها بالجسر الوزن ثم تفريغها ووزن الشاحنة فارغة لمعرفة كمية المواد الواردة.

* **التنظيف الأولي :** يتم فيها نقل المواد الأولى من المظموور الأرضي للخزان الرئيسي مروراً بآلات التنظيف حسب نوعية القمح.

* **التنظيف الثاني :** يتم تنقية القمح وفرزه بآلات متخصصة ، كالألة التي تقوم بفرز نوع معين من الفضلات المتضمنة للقمح.

2/ **مرحلة التحضير :** ويتم في هذه المرحلة تبلييل القمح بعد عملية التنظيف الثانية حيث يكون القمح مصفى ومنقى فيوضع في خزان خاص ، إذ تقاس درجة الرطوبة لمعرفة كمية الماء الواجب إضافته للقمح (لكل نوعية قمح درجة رطوبة خاصة).

3/ مرحلة الطحن : و تظم المراحل التالية:

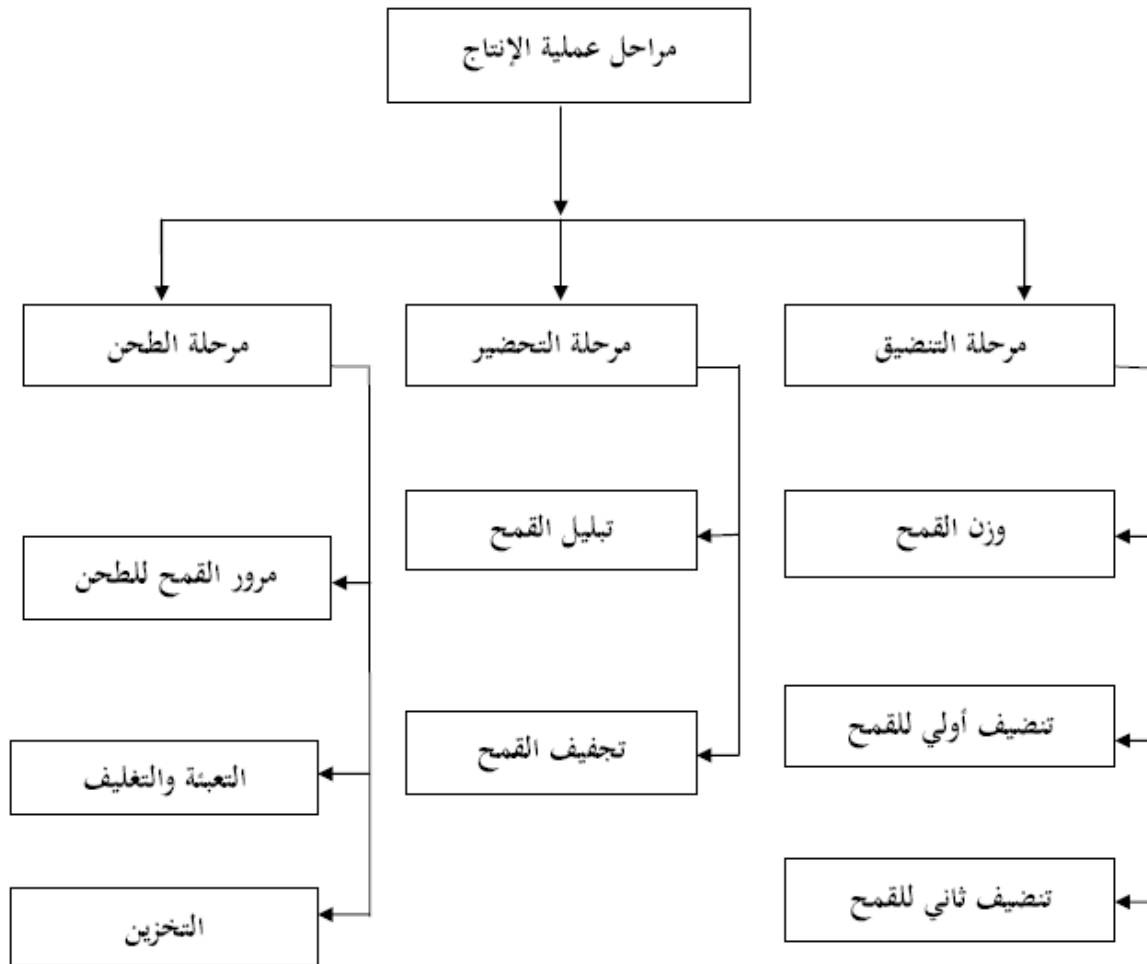
* **مرحلة مرور القمح للطحن :** وتتمثل هذه المرحلة في نقل القمح المهيأ للطحن عبر الآلات المتخصصة حيث يتم فيها طحنه.

* **مرحلة التعبئة والتغليف :** ويقصد بها تعبئة المنتجات التامة الصنع (السميد ، الفريضة، السمالات ، والنخالة). في أكياس خاصة في أوزان مختلفة.

*مرحلة التخزين : بعد التعبئة في أكياس ترسل هذه الأكياس للمخزن في انتظار بيعها.

4/ (مخطط يوضح مراحل الإنتاج:

. الشكل رقم : (3) مخطط يوضح مراحل الإنتاج.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل المردودية المالية واثار الرفع المالي الأداء التشغيلي والمردودية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق لسنوات 2015 و 2016 و 2017 وتحليلها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق

1. الميزانية المالية المفصلة لسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017)

1.1 جانب الاصول:

جدول رقم 01: يمثل الميزانية المالية المفصلة

2017	2016	2015	الأصول
5850000	5850000	5850000	الأصول الثابتة
16554064	16554064	17033861	الأراضي
62566904	73550613	99911515	مباني
25153649	10412463	////	تثبتات العينة الأخرى
26615132	2615132	26500000	تثبتات الجاري انجازها
67671	67671	135342	تثبتات والسندات الأخرى
			الضرائب المؤجلة الأصول
136607506	133049944	149430719	المجموع
34318208	25443550	5473666	الأصول المتداولة
98990006	75758869	47949741	المخزونات
9062920	6866900	19910899	الزبائن
232560530	18019626	//	الدائن الأخرى
88865624	76780736	15649995	الضرائب والمدفوعات
251522794	202869683	88984303	الخزينة
388130300	335919627	238415022	المجموع
			مجموع الأصول

(1) جانب الخصوم:

2017	2016	2015	الخصوم
50000000	50000000	50000000	<u>الأموال الدائمة</u>
44520161	44520161	44520161	رأس المال الصادر
110503634	60316345	12728679	الاحتياطات
12151693	12151693	576985	النتيجة النهائية
			رؤوس الأموال الأخرى
217175488	166988201	106671855	مجموع الأموال الدائمة
1139859	5038630	11689175	<u>الخصوم غير الجارية</u>
			افتراضات والديون المالية
91763276	74678109	35844885	<u>الخصوم الجارية</u>
	7852009	2995687	الموردون
80331393	81267553	81213419	الضرائب
	95123		ديون أخرى
			خزينة الأصول
172094670	163892796	120053992	المجموع
398130300	335919627	238415022	مجموع الخصوم

المصدر : وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بهدف تحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة انطلاقاً من الميزانية المالية المفصلة الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث.

جدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول (2015, 2017)

وحدة القياس دينار جزائري "دج"

2017	2016	2015	البيان
136607506	1330499944	149430719	<u>الأصول الثابتة</u> مجموع الأصول الثابتة
463797888	202869681	88984301	الأصول المتداولة
133308814	101202419	53423407	قيم الاستغلال
241623450	24886526	19910899	قيم قابلة للتحقيق
88865624	76780736	15649995	قيم الجاهزة
463797888	202869681	88984301	مجموع الأصول المتداولة
600405394	1533369625	238415020	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

الجدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2015, 2016, 2017)

وحدة القياس دينار جزائري "دج"

2017	2016	2015	البيان
61011834	67190323	16112190	الاموال الدائمة
62151693	62151693	4423015	الاموال الخاصة
(1139859)	5038630	11689175	ديون الطويلة والمتوسطة الاجل

80331393	81267553	81213419	مجموع الاموال الدائمة
80331393	81267553	81213419	ديون قصيرة الأجل
141343227	14857876	97325609	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

1.نسبة الهيكلية المالية:

سنتعرض من خلال الجدول لأهم نسب الهيكلية المالية للمؤسسة والتي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 04: بعض نسب الهيكلية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1.58	1.25	0.71	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.15	0.18	0.2	أموال خاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.20	0.25	0.38	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسبة قابلية التسديد
0.11	1.38	1.87	مجموع الديون/الأموال الخاصة	نسبة المديونية العامة
1.29	1.30	1.64	ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة	نسبة المديونية قصيرة الأجل الى الأموال الخاصة

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم لسنتي 2016 و 2017 أكبر من الواحد ما يدل على ان الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الموال الدائمة مع وجود هامش امان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة عن طريق أموالها الدائمة التي تقوم بتمويل به الأصول المتداولة.

اما بالنسبة لسنة 2015 التي كانت فيها النسبة كانت اقل من الواحد اي ان الاموال الدائمة لم تكفي لتغطية الأصول الثابتة وهذا راجع لانخفاض الموال الدائمة من خلال الانخفاض في الأموال الخاصة.

بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية: تتراوح بين 1% و2% مما تدل على قدرة المؤسسة على الاستدانة بقروض طويلة الاجل.

اما بالنسبة لنسبة قابلية السداد: تعب عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها فكلما كانت النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين انجاه المؤسسة.

نلاحظ ان نسبة قابلية السداد منخفضة على النسبة المعيارية 50% حيث قدرت ب0.38% خلال سنوات الدراسة.

اما بالنسبة للمديونية العامة: التي تعب عن مقارنة اموال الاستدانة مع الاموال الخاصة

نلاحظ نسب منخفضة تراوحت بين 1.38% و1.87% حيث بلغت اقل قيمة لها سنة 2015 بحوالي 1.87% وهذا راجع انخفاض في الأموال الخاصة .

نسب المديونية قصيرة الأجل الى الموال الخاصة تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمؤسسة وفي حالة مؤسسة سوف للدقيق خلال الفترة المدروسة تتراوح بين 1.29 و1.64 وهي نسبة منخفضة لذلك يمكن القوا ان الديون قصيرة الأجل هي السبب الرئيسي في انخفاض ديون المؤسسة.

2.نسب السيولة:

من اجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نقوم بحساب نسب سيولة اصولها المتداولة خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ثلاث أنواع لنسب السيولة: السيولة العامة ونسبة السيولة المختصرة و نسبة السيولة الفورية.

جدول رقم 05 : نسب السيولة العامة لمؤسسة سوف

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1.09	2.4	3.13
نسبة السيولة المختصرة	(ا لصول المتداولة -الخزونات)/الديون قصيرة الأجل	1.02	2.18	2.70
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل	0.19	0.94	1.1

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة السيولة العامة اكبر من الواحد بالنسبة لسنتي 2016 و 2017 هذا يعني ان الاصول المتداولة تمول الاموال الدائمة مع وجود فائض على خلاف سنة 2015 ان نسبة السيولة العامة تساوي الواحد الاصول المتداولة تمول الاموال الدائمة مع عدم وجود فائض.

اما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهي تتراوح بين 1.02 و 2.70 وهي مرتفعة بالنسبة لنسب المعيارية 0.3 و 0.5.

وبهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الالتزامات قصيرة المدى للمؤسسة وجدناها ضعيفة جدا تتراوح بين 0.19% و 1.1% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20% و 30%

3. نسب المردودية الاقتصادية:

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد وسنذكر في الجدول التالي أهم هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 06: المردودية المالية للفترة (2015, 2016, 2017)

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (A)	(65563424)	(4581943)	8534231
مجموع الاصول (B)	238415022	335919627	388130300
المردودية الاقتصادية (A/B)	(0.02)	(0.01)	0.02

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الارباح ويمكن تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة حيث ان خلال فترة الدراسة نلاحظ ملائمة وجيدة حيث ارتفعت سنتي 2016 بنسبة 1% و سنة 2017 بنسبة 4%.

4. المردودية المالية:

جدول رقم 07: المردودية المالية للفترة (2015, 2016, 2017).

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (A)	(65563424)	(4581943)	8534231
الاموال الخاصة (C0)	49423015	62151693	1711511693
المردودية (A/C)	(1.32)	(0.07)	4.9

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

نلاحظ ان خلال الجدول ان المردودية المالية منخفضة سنتي 2015 و 2016 وارتفعت في سنة 2017 وذلك للزيادة النسبية في النتيجة الصافية.

المطلب الثاني: تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق وعلى الاداء التشغيلي

1. تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

جدول رقم: 08 حساب اثر الرفع المالي للفترة 2015/2017

البيان	2015	2016	2017
المردودية الاقتصادية (R)	(0.02)	(0.01)	0.02
المردودية المالية	(1.32)	(0.07)	4.98
رفع المالي (D/CP)	0.25	0.97	0.02
اثر الرافعة المالية	7.7	7.8	7.8
الاستدانة الصافية (D)	12728676	60316345	50187288
الاموال الخاصة (CP)	49423015	62151693	171151193

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ان اثر الرافعة المالية

سنة 2015 7.7% < 2% / سنة 2016 7.8% < 1% / سنة 2017 7.8 < 2%

اثر الرافعة المالية سالب خلال فترة الدراسة وهذا يدل انه كلما كان التمويل بالاستدانة اكبر أدى ذلك إلى انخفاض إرباح المساهمين.

2. تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

جدول رقم 09: اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي

البيان	2015	2016	2017
راس المال المدفوع (CP)	49423015	62151693	171151193
النتيجة الصافية (Rnet)	(65563424)	(4581943)	8534231
الرافعة التشغيلية (CP/Rnet)	(7.53)	(13.56)	2
الرفع المالي	0.25	0.97	0.02
الرفع الكلي	(1.88)	(13.15)	0.04

المصدر : اعداد الطلبة بناء على وتقارير المؤسسة

$$\text{الرفع الكلي} = \text{الرافعة التشغيلية} \times \text{الرافعة المالية}$$

نلاحظ وجود اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي وذلك من خلال استخدام الرفع التشغيلي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، كما أن استخدام الرفع المالي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في نسبة الدين. وبالتالي فإن الرفع الكلي أو المشترك يشير إلى استخدام الشركة للرفع المالي والرفع التشغيلي في نفس الوقت، الأمر الذي يزيد من حساسية الأرباح للتغير في المبيعات وفي نسبة الدين. فالزيادة في المبيعات ستؤدي الى زيادة أكبر في الربح قبل الفوائد والضرائب، وإذا ما اقترن وجود الرفع التشغيلي بوجود الرفع المالي فان الزيادة الحاصلة في الربح قبل الفائدة و الضريبة ستكون أكبر.

خلاصة الفصل

حاولنا في الفصل الاجابة عن اشكالية المتعلقة بموضوع الدراسة وهو اثر الرفع المالي على الاداء التشغيلي ومردودية مؤسسة سوف للدقيق اعتمدنا في هذه الدراسة على عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق وتمثلت نتائج هذا التحليل في وجود اثر للرافعة المالية سالب خلال فترة الدراسة ووجود اثر للرفع المالي على الاداء التشغيلي لمؤسسة سوف للدقيق.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في التساؤل الجوهرى التالى: ما مدى تأثير الرفع المالى على الأداء التشغيلى ومردودية المؤسسة؟

وكانت نتائج الدراسة كما يلى:

- إن نسبة التمويل الدائم فى مؤسسة سوف للدقيق لسنة 2016 و 2017 اكبر من الواحد ما يدل على أن الأصول الثابتة التى تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة عن طريق أموالها الدائمة التى تقوم بتمويل به الأصول المتداولة.
- أما بالنسبة لسنة 2015 التى كانت فيها النسبة كانت اقل من الواحد أى أن الأموال الدائمة لم تكفى لتغطية الأصول الثابتة وهذا راجع لانخفاض الموال الدائمة من خلال الانخفاض فى الأموال الخاصة
- **نسبة السيولة العامة** اكبر من الواحد بالنسبة لسنتى 2016 و 2017 هذا يعنى أن الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع وجود فائض على خلاف سنة 2015 أن نسبة السيولة العامة تساوى الواحد الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع عدم وجود فائض.
- أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهى تتراوح بين 1.02 و 2.70 وهى مرتفعة بالنسبة لنسب المعيارية 0.3 و 0.5.
- وبهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الالتزامات قصيرة المدى للمؤسسة وجدناها ضعيفة جدا تتراوح بين 0.19% و 1.1% وهى نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المعيارية التى تتراوح بين 20% و 30%

نتائج اختبار الفرضيات:

- ❖ تعتبر الفرضية الثانية انه يؤثر الرفع المالى على الأداء التشغيلى فى مؤسسة سوف للدقيق وهذه الفرضية صحيحة بعد أن قمنا بدراستنا التطبيقية بالاستعانة بالقوائم المالية للمؤسسة.
- ❖ تعتبر الفرضية الأولى الرفع المالى يؤثر إيجابا على مردودية المؤسسة ويمكن أن يكون ذو تأثير سلبى فى مؤسسة سوف للدقيق.

توصيات الدراسة:

بناء على دراستنا النظرية والتطبيقية يمكن اقتراح التوصيات التالية:

✕ اقتراح على المؤسسة القيام ببعض التحليلات من خلال الاستعانة باختصاصيين ماليين وذلك من اجل رفع وتحسين مردوديتها المالية من خلال تطبيق إحكامها على المردودية الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

لا يزال موضوع اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة إمامه الكثير من البحث والتغير لذلك نتمنى أن تكون دراستنا نقطة بداية من خلاله تصبح مفتاح لمواضيع أخرى نذكر منها:

اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اثر الرفع المالي على مردودية مؤسسات القطاع العام والقطاع .

الكتب :

1. دادي عدوان ناصر :تقنيات مراقبة التسيير،التحليل المالي ،الادارة المالية،دار المحمدية العامة،الجزائر 1999 .
2. محمد صالح ،الحناوي.الادارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال ،ب ط ،بالار دن .2008
3. رشاد العصار، وآخرون: الادارة والتحليل المالي ،دط دار البركة الاردن.2011
4. هندي منير ابراهيم: الفكر الحديث في الاستثمار،ط2.الاسكندرية :منشأة المعارف للنشر مصر 2004 .

المذكرات

1. بورديمه سعيدة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر ، 2014-2015 ،
2. عادل عيشي:الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،قياس التقييم. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،بسكرة.2002
3. عطار صباح: .مساهمة تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات من نفس القطاع ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبة محمد خيضر ،بسكرة 2015
4. ماجي مرصلي :أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة.2017
5. مسعودة سمية : أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،أم البواقي .2017
6. ميلود ميلي:أثر الرفع المالي على المردودية على الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة ،مذكرة شهادة ماستر أكاديمي ،ورقلة 2013.
7. ناصر الدين، محمد طلال: أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على الربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الاردنية ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط الاردن 2011
8. هيثم يعقوب اسحاق عبد الله: الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة ، دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق ، الخرطوم للأوراق المالية،(2004-2013). السودان 2015

المجلات

1. أكرم احمد الطويل وآخرون: علاقة الارتباط والتأثير بين عناصر استراتيجية العمليات والأداء التشغيلي، مجلة تكبت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج(6)، العدد 2010، 18.
 2. الحدراوي حامد كريم وآخرون، استراتيجية فرق العمل واثرها في تحسين الاداء للبحث التشغيلي للمنظمات الانتاجية، دراسة تطبيقية في معمل الاسمنت، الكوفة القديم، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية، العدد 21، سنة
- 2017 متاحة على الموقع: www.uokufa.edu.iq/jaumals/index
3. بهجة عثمان فضل السيد عبدالله وصديق بلل ابراهيم، الدور الوسيط لنظم ادارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والأداء التشغيلي في المؤسسات الخدمية، مجلة ادارة الجودة الشاملة، مج16، العدد(1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- السودان، 2015.
4. ميسر ابراهيم أحمد الجبوري ومحمد أحمد جميل الجبوري: وضوح المعايير الأداء العملي ودوره في تحسين القرارات التنظيمية، دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء معمل اسمنت بادوش في مدينة موصل، مجلة جامعة الموصل العراق، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.

مقالات

1. اسراء قاسم البركات وباسم محمد اللوزي: أثر الرفع المالي والتشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية،
2. سالم أبو كركي، جامعة البلقاء التطبيقية، مقالة منشور على الموقع: www.research.gate.net

الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى كل من قدم لي يد المساعدة وساعد في انجاز هذه المذكرة.

إيمان

الإهداء

بادئ ذي بدء نحمد الله ونشكره على فضله وامتنانه علينا انه يسر وسهل لنا اكتساب العلم وأمرنا بعونه إذا أنجزنا هذا العمل .

والذي أهديه إلى :

إلى التي ليس لها مثيل والتي حبها في قلبي كبير ،والى الشمس التي أضاءت سماء روحي ،وأنارت درب حياتي ، فاستحقت أن تكون الجنة تحت أقدامها والتي مهما قلت ووصفت لن أعطيها حقها.خفصها الله وأبقاها سنداً لي . "أمي الحبيبة "

إلى الروح أبي الطاهرة ،إلى من كان يصنع من شقائه سعادتي ،وافتقدته في مواجهة الصعاب إلى أن وصلت إلى ما أنا فيه.اللهم سائلك أن تنزل على قبره الضياء والنور والسرور ، وارحمه واغفر له يا رب العالمين "أبي الغالي اسكنه الله فسيح جنانه"

إلى هرم العائلة وبركة الأسرة أسألك اللهم أن تسكنها فسيح جنانه

"جدتي وريده"

إلى من هم سر قوتي وسبب فرحتي وسندي في الحياة ،إلى من اقتسمت معهم الحلوة والمرّة .خصوصاً شيماء خوله حليلة سناء و مروه

"أخواتي العزيزات"

إلى رفيقات دربي ومسيرتي في الحاضر "فاطمة وإيمان"

إلى من بدأنا معا أكثر من يد وعانينا أكثر من الصعوبات،والى من عرفت معهن معنى هذه الحياة .وهانحن اليوم والحمد لله نطوي ما فات من تعب والأيام صديقتي العزيزات : "خوله نرجس إيمان"

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يدونهم قلبي اهدي هذه الثمرة المتواضعة.

كريمة

الإهداء

إلى من أضاءت لي الدرب الظلم

إلى من كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت احتمي بدعائها الخالص

إلى أمي حبيبة عمري

إلى من زرع في قلبي روح الاجتهاد والتحدي وأنار دربي

أبي غالي

اسأل الله أن يحفظهما ويديم عليهما الصحة والعافي

إلى النفوس الطاهرة والبريئة

إخوتي وأختي

وخاصة أختي وردة التي ساعدتني وكانت عون لي في مشاوري الدراسي

إلى كل رفيقات دربي وصدقاتي

إلى كل الزميلات وزملاء الدفعة

إلى كل هؤلاء أعزاء اهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» ونحن بدورنا نقدم

خالص تشكرانا إلى أساتذتنا الأفاضل الدكتور احمد بن خليفة والدكتور البشير بن عمر على ما قدموه لنا من

مساعدة وما أسدوه لنا من نصائح كما نقدم خالص شكرنا لسؤلي مؤسسة سوف للدقيق بولاية الوادي على

ما قدموه لنا من معلومات تخص دراستنا الميدانية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الرموز والاختصارات
VII	قائمة الملاحق
VIII	الملخص الدراسة
أ-ج	المقدمة
01	الفصل الأول: الدراسة النظرية لأثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الرافعة المالية وأساسياتها
03	المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي
04	المطلب الثاني : مزايا ومخاطر الرفع المالي
05	المطلب الثالث: أشكال الرفع المالي وكيفية قياسه
08	المبحث الثاني : الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة
08	المطلب الأول: مفهوم الأداء التشغيلي
12	المطلب الثاني: مردودية المؤسسة
17	المطلب الثالث: مكونات المردودية
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لشركة سوف للدقيق
21	تمهيد
22	المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة
22	المطلب الأول :تعريف بشركة وموقعها
23	المطلب الثاني : هيكل المؤسسة التنظيمي
24	المطلب الثالث: هيكل الشركة ومراحل الانتاج
28	المبحث الثاني : دراسة وتحليل المردودية المالية واثـر الرفع المالي الأداء التشغيلي والمردودية
28	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق
29	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
34	المطلب الثالث: تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق وعلى الأداء التشغيلي
36	خلاصة الفصل
-	الخاتمة
42	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المفصلة	29
02	الميزانية المالية المختصرة لجانب الاصول	31
03	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	32
04	بعض نسب الهيكلية المالية لمؤسسة سوف للدقيق	32
05	نسب السيولة العامة لمؤسسة سوف للدقيق	34
06	المردودية المالية للفترة 2015-2017	35
07	حساب اثر الرفع المالي للفترة 2015- 2017	37
08	اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي	38

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	مخطط يوضح موقع المؤسسة	01
25	مخطط هيكل التنظيمي للمؤسسة	02
28	مخطط يوضح مراحل الإنتاج	03

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
29	الميزانية المالية جانب الأصول	01
30	الميزانية المالية جانب الخصوم	02

قائمة الرموز و الاختصارات

رقم الرمز	اسم الرمز	معنى الرمز
01	RE	المر دودية الاقتصادية
02	Rcp	المر دودية المالية
03	VA	القيمة المضافة
04	CA	رقم الأعمال

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى تعاريف واهم المفاهيم المرتبطة ب: (الرفع المالي، الأداء التشغيلي، المردودية).

أما في الجانب التطبيقي للدراسة وللتأكد من صحة فرضيات الدراسة فقد قمنا بعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق للفترة 2015/2017 وحساب النسب المتعلقة بالمردودية، حساب اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية مؤسسة سوف للدقيق.

وتوصلنا الى النتائج التالية:

- الرفع المالي يؤثر على الأداء التشغيلي لمؤسسة سوف للدقيق.
- الرفع المالي يؤثر سلبا على مردودية مؤسسة سوف للدقيق.

الكلمات المفتاحية: الرفع المالي، الأداء التشغيلي، المردودية المالية والاقتصادية

الملخص باللغة الأجنبية:

Résumé de l'étude

L'étude visait à connaître l'effet de l'effet de levier financier sur la performance opérationnelle et la rentabilité de l'institution, en abordant théoriquement les définitions et les concepts les plus importants liés à: (performance opérationnelle, rentabilité de l'institution, effet de levier financier)

En ce qui concerne l'aspect de l'étude et afin de confirmer la validité des hypothèses de l'étude, nous avons présenté et analysé les états financiers de SOFI pour la période 2015-2017, le calcul des ratios liés au coût, le calcul de l'effet de l'effet de levier financier sur la performance opérationnelle et la rentabilité de la SOFI Fondation.

Nous sommes arrivés aux conclusions suivantes:

-opérationnelle de l'institution sur la performance L'effet de levier financier sera précise

-opérationnelle de l'institution affecte négativement la rentabilité de l'institution sera précise

Mots clés: opérationnelle Rentabilité, Effet de levier Performance financière et économique.

تمهيد

يتكون هذا الفصل من مبحثين ،المبحث الأول يتطرق إلى ماهية الرفع المالي ومزاياه ومخاطره والمبحث الثاني يتطرق إلى الأداء التشغيلي والمردودية.

المبحث الأول: ماهية الرافعة المالية وأساسيتها

المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي

الفرع الأول: تعريف الرفع المالي

اختلفت وجهة نظر العلماء والمفكرين في تحديد مفهوم الرفع المالي لذلك نوجزه في عدة تعريفات مختلفة :

تعريف الرفع المالي :

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة عي الفوائد المدنية المدفوعة ،أما اذا كانت المؤسسة تطرح اسهما ممتازة لسد هذه الاحتياجات فأن التكاليف الثابتة هنا،هي ارباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين ،وذلك لأن الاسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب مانص عليه القانون المؤسسات.

لسد هذه الاحتياجات فان التكاليف الثابتة هنا،أرباح الاسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين،وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة وحددة حسب مانص عليه قانون المؤسسات.1

وقد تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا،سندات،أو أسهما ممتازة،مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي ويتعرضون لها.2

وهناك من يعتبر الرفع المالي او الرافعة المالية من الأشياء غير المحببة او السلبية وإعطائها مظهرها جميلا،فبدلا أن نقول استئانة أو مديونية وهو مصطلح يوحي بالثقة والقوة.

المطلب الثاني:مزايا ومخاطر الرفع المالي

الفرع الاول:مزايا الرفع المالي

ومن اهم مميزات الرفع المالي هي:

__عدم مشاركة الآخرين في الارباح المحققة.

1 رشاد العصار وآخرون'الادارة والتحليل المالي 'دار اليركة'الاردن 2001 ص 286.

2 محمد طلال ناصير الدين:اثر كل منا لرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية الأعمال جامعة الشرق الاوسط عمان الأردن . 2011 ، ص 17.

__تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار

__المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لأصوات لهم في الإدارة.

__الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتزليل من الضريبة

__أوقات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل

ومن هنا تبين أهمية الرفع المالي كأحد أهم أساليب المتاحة للشركة لتحسين أرباحها حيث أن المبرر الأساسي للشركة هو تعظيم القيمة السوقية للمساهمين وأصحاب المشروع عن طريق زيادة قيمة الأسهم بالسوق ،ومن خلال ذلك يتبين أن المستثمرين ينظرون الى أدوات الدين على أنها أقل خطرا.

من أدوات التمويل بالملكية ،ذلك فان معدل الفائدة على الدين أقل من العائد المطلوب من الأسهم العادية مخاطر.1

الفرع الثاني :مخاطر الرفع المالي

يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة ،أي تذبذب في صافي الربح بعد الضريبة في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم العادية)بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، كالفائدة واحتمالات عدم القدرة على سداد أصل الديون في أوقات استحقاقها أو فائدة أو كليهما،فهي مخاطر مربوطة بالديون،والمنطق كلما زاد حجم الديون في هيكل تمويل الموجودات زادت هذه درجة المخاطرة ،والأصل في هذه المخاطر ليست الديون بحد ذاتها،انما احتمالات انخفاض مستويات الأرباح المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة المدفوعة على تلك الديون ،وهذا يعني تعرض الشركة الى خسائر بسبب انخفاض دون مستوى ما تتحمله من التكلفة ،وهذا بحد ذاته مخاطرة مالية.2

المطلب الثالث:اشكال الرفع المالي وكيفية قياسه وعلاقته بالرافعة التشغيلية

الفرع الاول:اشكال الرفع المالي

ويوجد عديد من مصادر التمويل ونميز بينها على أساس موعد استحقاق القرض وهي كتالي:

-القروض طويلة الأجل:

تعد القروض طويلة الأجل من أهم مصادر التمويل للشركات ولاسيما الكبيرة منها،وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة،ولإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع الذي تحققه من الموجود الذي سيمول ،وتحصل

1 إسرائ قاسم البركات وآخرون : أثر الرفع المالي والتشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية،مقال منشور على الموقع:

<https://www.researchgate.net/profile/.../5649c56608ae54697fbf33b9>

2 محمد طلال ناصر الدين:مرجع سبق ذكره، ص20

الشركة على القروض طويلة أجل من المؤسسات المالية كمصاريف وشركات التأمين، وقد يمتد تاريخ استحقاقها الى فترة طويلة قد تصل الى ثلاثين عاما.¹

-القروض قصيرة أجل:

ويقصد بالقروض القصيرة أجل تلك الأموال التي تحصل عليها الشركة من الغير وتلتزم بإرجاعها في فترة ما ادارة الشركة، المسألة الأولى تتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب اليه الشركة في الاعتماد على هذا النوع من القروض وهذا الأمر يتوقف على هيكل الموجودات للشركة كما يتوقف على ميل الادارة تحمل المخاطرة، أما المسألة الأخرى والخاصة بكيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل وهناك اعتباران رئيسيان في هذا الصدد هما التكلفة التي تتحملها الشركة ومدى امكانية الاعتماد على المصادر في تزويد الشركة بالاحتياجات المطلوبة في الوقت الذي تظهر فيه الاحتياجات.²

الفرع الثاني: قياس درجة الرفع المالي

تستخدم عدد من المؤشرات في قياس الرافعة المالية و تعبر بعضها عن الدرجة التي تعتمد فيها المنشأة على القروض في تمويل أصولها ، أي حجم الاقتراض في هيكلها المالي و البعض الآخر على التغيرات التي تحدث في العائد على السهم نتيجة استخدام الرفع المالي في المنشأة من هذه المؤشرات الآتية:

نسبة الخصوم الى اجمال الأصول: تمثل نسبة الخصوم المقترضة من الغير الى اجمال الاصول و تقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{اجمالي} - \text{الخصوم}^* 100 \text{ قسمة اجمالي} - \text{الاصول}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن زيادة هذا المؤشر يدل على زيادة درجة الرافعة المالية ، و بالتالي زيادة الالتزامات الثابتة و المخاطرة التي تتحملها المنشأة .

نسبة الخصوم طويلة الاجل و الاسهم الممتازة لإجمالي الهيكل المالي :

يوضح هذا المؤشر حجم الخصوم و الاسهم الممتازة في الهيكل المالي للمنشأة و تقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{الرافعة المالية} = (\text{خصوم طويلة الاجل} + \text{الاسهم الممتازة} / \text{اجمالي الهيكل المالي}) \times 100$$

درجة الرفع المالي = التغير النسبي × (EPS) - (عائد السهم - المحقق) - التغير النسبي × صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد

1 هندي منير ابراهيم: الفكر الحديث في الاستثمار منشأة المعارف للنشر 'الاسكندرية' مصر 2004 ط 2 ص 528

2 هندي منير ابراهيم: المرجع السابق ص 528

التي تترتب عليها الالتزامات الثابتة على المنشأة المتمثلة في الاموال والاقتراض والأسهم الممتازة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام المنشأة على الأموال المقترضة والأسهم الممتازة بصورة أكبر من الأسهم العادية مما يؤدي الى زيادة المخاطر المالية.¹

3-نسبة الأصول الى حق الملكية:

تقيس هذه النسبة حجم حق الملكية الذي يستخدم في تمويل الأصول مقارنة بالمصادر التمويل الأخرى وتحسب بالمعادلة الثابتة :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{اجمالي الأصول} / \text{حق الملكية} \times 100$$

-يتضح من المعادلة أعلاه أن هذه النسبة تقيس عدة مرات تغطية الأصول لحق الملكية ، وزيادة هذه النسبة تدل على اعتماد المنشأة على أموال الاقتراض بصورة أكبر من حق الملكية مما يؤدي الى زيادة الرافعة المالية ، وزيادة التكاليف الثابتة التي تتحملها.²

4-نسبة الخصوم الى حقوق الملكية :

يوضح هذا المؤشر مدى الاعتماد على الخصوم كمصدر من المصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق المساهمين)، وتحسب بالمعادلة الآتية :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{الخصوم} / \text{حقوق الملكية} \times 100$$

-يتضح من المعادلة أعلاه أن هذا المؤشر يعبر عن مدى مساهمة الدائنين في الأصول المنشأة مقارنة بأصحاب الأسهم ومساهمة أصحاب الأسهم بالجزء الأكبر من الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

5- نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى الأرباح بعد الفوائد :

يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي تحققها المنشأة قبل أن تخصم الفائدة والضريبة الى الأرباح بعد خصم الفوائد التي تدفعها المنشأة وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة} / \text{الأرباح بعد دفع الفائدة والضريبة}$$

1 هيثم يعقوب اسحاق، الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة، الخرطوم للأوراق المالية، 2015.

2 - هيثم يعقوب ، المرجع السابق، ص 146

- يتضح من المعادلة أعلاه أنه كلما زاد مقدار الربح قبل الفائدة والضريبة بافتراض استقرار وثبات الفائدة ، كلما قلت درجة الرافعة المالية ، وبالتالي انخفضت درجة حساسية صافي ربح السهم الواحد والعكس صحيح اذ كلما انخفضت الأرباح قبل الفائدة والضريبة باستقرار الفوائد زادت درجة الرافعة المالية مما يؤدي الى الزيادة في التقلبات الأسهم .

6- معدل تغطية الفائدة:

يقيس هذا المؤشر عدد المرات التي يمكن فيها تغطية الفوائد من صافي الدخل المتاح لسدادها ويحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة}}$$

- يتضح من المعادلة أعلاه أن هذا المؤشر يقيس المدى الذي يمكن أن ينخفض به الدخل المتاح لتغطية الفائدة قبل أن تفقد المنشأة قدرتها على سداد تلك الفوائد ، وكلما زاد هذا الدخل زادت القدرة المنشأة على الحصول على القروض ، ووصلت إلى مرحلة الاستفادة القصوى من استخدام الرافعة المالية ، أما إذا انخفضت فان ذلك قد يتسبب في افلاس المنشأة.

* في حالة وجود أسهم ممتازة تصبح المعادلة كالآتي:

$$\text{نسبة تغطية الأعباء الثابتة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة}} + \text{توزيعات الأسهم الممتازة}.$$

يتضح أن هذا المؤشر يقيس نسبة الأعباء الثابتة التي تتحملها المنشأة سواء كانت فوائد أو توزيعات الأسهم الممتازة والتي يجب عليها تغطيتها من الأرباح قبل الفوائد والضرائب وكلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة المنشأة على دفع التزامات مما يؤدي الى تصفيته وإعلان إفلاسها.

يتضح للباحث أن على المنشأة أن تراعي عند قياسها للرافعة المالية ، العلاقة بين مقدرة المنشأة على الكسب وتكلفة الفوائد عى القروض لأن الرافعة لها أثر إيجابي على عائد أصحاب الأسهم العادية اذا كان العائد قبل الفوائد والضرائب أي مقدرة المنشأة على الكسب أعلى من تكلفة الاقتراض أما اذا حدث العكس بمعنى أن يكون العائد قبل الفوائد والضرائب أقل من تكلفة الاقتراض فان ذلك يؤدي الى خسائر فادحة للمنشأة قد ينجم عنها تعرضها للإفلاس.¹

¹. محمد صالح ، الحناوي. الادارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال ، ب ط ، ب دن . 2008 ص45.

الفرع الثالث: علاقة بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية (الرفع المشترك)

يترتب على الرفع التشغيلي تأثير مضاعف على الإيرادات قبل الفائدة والضريبة كنتيجة للتغير في حجم المبيعات وإذا أدخلت الرفع المالي في هذه الصورة ، فإن التغيرات في الإيرادات قبل الفائدة والضريبة يترتب عليها تأثيراً مضاعفاً على إيرادات الأسهم وهذا معناه أنه لو استخدمت المنشأة جرعات كبيرة من كلا الرفع التشغيلي والمالي، فإن أي تغير في حجم المبيعات، ولو كان صغيراً جداً سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في إيرادات الأسهم.¹

المبحث الثاني: الأداء التشغيلي و المردودية

المطلب الأول: مفهوم الاداء التشغيلي

تواجه المنظمات المعاصرة بيئات سريعة التغير في متطلباتها وفي مواردها ومن أجل تحقيق النجاح لهذه المنظمات برزت أهمية الاداء وتقييمه ومن هنا برز هذا المصطلح وأصبح من أكثر المفاهيم سعة وشمولاً حيث يعد من المفاهيم الجوهرية والهامة لمنظمات الاعمال.²

الفرع الأول: تعريف الاداء التشغيلي

الاداء التشغيلي هو مجموعة من الاولويات التنافسية مثل لجودة والسرعة في التسليم ولمرونة والكلفة المنخفضة والتي تمكن المؤسسات الخدمية من قياس ادائها التشغيلي ويشير الاداء التشغيلي الى النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها وهو قدرة المؤسسة على تحديد اهدافها من خلال الاستخدام الكفء والفعال لمواردها المتاحة³

ويعرف بأنه "العمليات التي تؤديها المنظمات الانتاجية للسلع والخدمات التي تعكس مستوى ونتيجة قدرتها على تحقيق الاهداف التي تسعى الى بلوغها بأقل كلفة ممكنة وبالجودة المطلوبة والمرونة الجيدة وبالتوقيت المناسب من أجل كسب الميزة التنافسية والسعي لجعلها مستدامة كما يعد الاداء العملياتي اداة مهمة لجعل الشركات أكثر تنافسية في السوق فضلاً عن كونه مؤشراً لمستويات التحسين في عملياتها ،لذا تنبثق أهميته من نتائجه المحورية في تحقيق ميزة تنافسية من خلال تقديم منتجات للزبائن بأفضل جودة ويغدو عنصراً مهماً للمنظمة إذا استغلت القدرات التقنية على نحو كفء بما يمكنها من تدعيم عمليات تحسين الانتاجية والوصول الى منتجات عالية الجودة .

¹ محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص45

² الحدراوي حامد كريم وآخرون : استراتيجية فرق العمل وأثرها في تحسين الاداء التشغيلي للمنظمات الانتاجية -دراسة تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة القديم، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ،مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ،العدد 21، السنة 2017 ص 687. متاحة على الرابط:

<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ewjh/article/view/6661/5674>

³ بحجة عثمان فضل السيد عبد الله و صديق بلل ابراهيم :الدور الوسيط لنظم ادارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والأداء التشغيلي في المؤسسات الخدمية، مجلة ادارة الجودة الشاملة ،مج16، العدد (1) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،السودان، 2015 ، ص22.

كما يرى البعض ان الاداء التشغيلي (العملياتي) ما هو إلا "مجموعة الأنشطة والعمليات التي تتبناها الشركة في المستويات الادارية والتنظيمية كافة بالاعتماد على خبرات ومهارات ومعارف وإبداع العاملين فيها من خلال الاستخدام الافضل للموارد المتاحة ،وبهدف توفير منتجات ذات جودة مميزة تلبي حاجات ورغبات الزبائن وتضمن اكتسابها لميزات تنافسية متنوعة ¹.

مما سبق يمكن القول أن الأداء التشغيلي يعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات التشغيلية والتمويلية ويرى Kaplan and Norton إن "الأداء التشغيلي يقود و يوجه الأداء المالي من خلال تناوله ثلاثة إبعاد أساسية وهي :الإنتاجية ،الربحية والكفاءة" ²

الفرع الثاني: معايير الأداء التشغيلي

اخذت مؤشرات الاداء التشغيلي تحتل اهمية كبيرة لدى المؤسسات في الفكر الاقتصادي ،حيث تعرف مؤشرات الاداء التشغيلي بأنها تلك المؤشرات والنسب التي من دورها تقييم مدى قدرة المنشأة على استخدام الاصول المختلفة بفاعلية كمعدل دوران الموجودات الثابتة ونسبة تكلفة المبيعات الى المبيعات ³.

ولقد تباينت اراء الباحثين في تعداد معايير الاداء التشغيلي مع الاتفاق بشأن المحتوى الذي يعبر عنه بترجمة احتياجات السوق الى دلالات العمليات حيث عند استعراض هذه المؤشرات نجدها تسعى لتحقيق اهداف المنظمة بالخصلة النهائية ومهما يكن من امر فإننا نقدم هذه المعايير على فيما يلي :معيار الكلفة(اولا) ،معيار الجودة (ثانيا) ،معيار المرونة(ثالثا)، معيار التسليم(رابعا) ،معيار الخدمة(خامسا)ومعيار البيئة(سادسا).

اولا: معيار الكلفة

تمثل الكلفة مؤشرا مهما يستخدم في تقييم اداء العمليات والتالي اداء المنظمة وهي العوامل الحاسمة في مدى بقاءها واستمرارها ، وعن طريق هذا البعد تستطيع المنظمة تحقيق ميزة تنافسية، وتعد الكلفة احد المؤثرات المهمة الضرورية لتقييم وظيفة الانتاج والعمليات ،وهي لدى عدد من الباحثين مصدرا مهما لقدرة الشركة على البقاء والاستمرار بالعمل ،وتتمتع المنظمات التي تركز على الكلفة اساسا للمنافسة بكلفة تصميم نظام انتاجي اقل من الكلفة لدى المنافسين. ⁴

¹ ميسر ابراهيم احمد الجبوري ومحمد احمد جميل الجبوري :وضوح معايير الأداء العملياتي ودوره في تحسين القرارات المنظمة - دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء معمل اسمنت بادوش في مدينة الموصل - مجلة جامعة الموصل ،العراق ،كلية الإدارة والاقتصاد ،2013 ص40

² أكرم احمد الطويل وآخرون :علاقة الارتباط والتأثير بين عناصر إستراتيجية العمليات والأداء التشغيلي،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،مجلة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد،مج(6)،العدد 18،السنة 2010،ص8.

³ عطار صباح : مساهمة تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين الاداء التشغيلي للمؤسسة -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات من نفس القطاع ،مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي غير منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، 20/2015+
-16 ، ص 97.

⁴ المرجع نفسه،ص 97.

ومعيار الكلفة يعني تقديم منتجات او خدمات بأقل كلفة ممكنة من اجل ارضاء الزبائن الداخليين والخارجيين في عملية التجهيز اي ان تنتج المنتجات او تقدم الخدمات بتكاليف منخفضة ، كما يعني ايضا الاستخدام الكفء للطاقة الانتاجية المتاحة فهو المدخل المهم لتخفيض الكلفة ،فضلا عن ضرورة ممارسة عمليات التحسين المستمر لجودة المنتجات والإبداع في تصميم المنتجات لمساعدة المديرين في دعم استراتيجية الشركة لجعلها قائمة في مجال خفض الكلف .

لذلك يجب على المنظمات التي تنافس معيار الكلفة ان تتخلص من جميع أنواع الصياغات وهو الهدف الرئيس لنظام الإنتاج الرشيق (Le ane production) الذي تعمل بموجبه منظمات التصنيع العالمية (الغاء اي عمل لا يضيف قيمة وإلغاء كلف الصياغات).

ثانيا: معيار الجودة

وهو هدف ديناميكي متحرك يتطلب الوصول اليه توفر مجموعة من الصفات المميزة لأداء المنظمة للإيفاء بمتطلبات الزبائن وتوقعاتهم ، فقد اصبحت الجودة الوظيفة الاولى لأي منظمة وفلسفة ادارية وأسلوب حياة تمكن المنظمة من الحصول على ميزة تنافسية من اجل البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة والسريعة ويمكن تقسيم الجودة الى قسمين :هما جودة تصميم المنتج وجودة العملية، فجودة تصميم المنتج تعني الخصائص التي يحتويها المنتج ،وتفضي الى انشاء المستوى الملائم للجودة وبالتالي التركيز على متطلبات الزبون وقد تكون المنتجات ذات الجودة المميزة مكلفة نوعا ما للزبون ولكن من جهة اخرى تقدم منافع كثيرة لهم.

اما جودة العملية فهي محور مهم في كل اجزاء السوق ، فالغرض منها سيتحدد منها بإنتاج منتجات خالية من العيوب ، تحقيقا لرغبة الزبائن الذين يرغبون في منتجات صالحة الاستخدام.

ثالثا: معيار المرونة

المرونة هي قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات في تصميم المنتج او حجم دفعة الانتاج والمرونة اصبحت سلاحا تنافسيا فهي تضمن القدرة على انتاج منتجات متنوعة وبمقدار واسع وتقديم منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية بسرعة للاستجابة لمتطلبات الزبون وتأخذ المرونة ابعادا متعددة هي كالآتي :

أ-الايصائية (Costimization) :وهي قدرة المنظمة على إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات تلاؤم احتياجات مختلف أجزاء السوق وهذا ما يدعى بالأيصاء الواسع (Mass Costimization)¹.

¹ عطار صباح:المرجع السابق، ص، 99 .

ب- مرونة الحجم: (Volume Flexibility):

وتعني القدرة على تسريع او ابطاء معدل الانتاج بسرعة للتعامل مع التقلبات الكبيرة في الطلب ،وتعد مرونة الحجم معيارا مهما يعمل غالبا على دعم المعايير الاخرى من خلال سرعة التسليم وسرعة التطوير .

رابعا: معيار التسليم

ويرتبط بقدرة الشركة على تسليم المنتج الى الزبون بأسرع وقت مما يعني كسب ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية ، ويعرف معيار التسليم بأنه قدرة العمليات لتسليم المنتج -السلعة او الخدمة -الى الزبون بالزمان والمكان الذي يطلبه ،وهو حل فاعل للمنظمات التي لا تستطيع ان تحقق الميزة التنافسية في مجال تخفيض الكلفة او مجال الجودة فهي تستطيع حتما ان تحقق ذلك من خلال تقليص المهل الزمنية (Lead Time) في عملياتها ومن ثم العمل على تقليل مواعيد التسليم وهذا هو الاساس الذي يقوم عليه النظام الانتاجي الحديث الذي يتمثل في (نظام التصنيع بالاستجابة السريعة) الأمر الذي يدفع المنظمة الى التنافس على اساس اسرع موعد لتسليم المنتج الى الزبون ،وللتسليم ثلاثة معايير فرعية تتعامل بالوقت هي :

- 1- سرعة التسليم: وتقاس بالوقت المستغرق بين استلام طلب الزبون الى حين تليته.
- 2- التسليم بالوقت المحدد: اي تسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه مع الزبون.
- 3- سرعة التطوير: وهي السرعة في تقديم منتج جديد وتقاس بالوقت بين توليد الافكار لتطويره الى حين اكمال التصميم النهائي له.¹

خامسا: معيار الخدمة

توسع تعريف الخدمة في الوقت الحاضر ليشمل توفير فرصة واسعة للميزة التنافسية ،فما زالت المنظمات الصناعية تولي اهتماما قليلا بالخدمة مقارنة بالمنتج فعند زيادة مستوى جودة المنتجات بين المنافسين فان الزبائن يتحولون باتجاه الخدمة بوصفها وسيلة اساسية للتفصيل بينهم، ان المنظمات التي تمتلك راس مال -تمويل- تجاه الزبون فأنها تمتلك بصورة عامة امكانية فعل الآتي:

- أ- انشاء اهداف خدمة تدعم اهداف الاعمال وخط المنتج.
- ب- تحديد وتعريف توقعات الزبائن لجودة الخدمة والاستجابة لها .
- ت- تحويل توقعات الزبائن الى عناصر خدمة واضحة وتسليمها الى اصحابها .
- ث- كفاءة الاعداد والاستجابة والتكامل بين نظم تسليم الخدمة .

1 عطار صباح: المرجع السابق، ص، 99 .

- ج- مراقبة ومتابعة جودة الخدمة والأداء .
- ح- التقديم السريع ولكن باستجابة فاعلة كلفويا مع حاجات الزبائن.
- خ- ولغرض الحصول على الميزة التنافسية، يجب على الشركات ان تقدم خدمة ذات قيمة مضافة.¹

سادسا: معيار البيئة

ان حماية البيئة من اضرار التلوث تعد بمثابة استثمار له عائد كبير ينعكس على التنمية المستدامة وعلى صحة الانسان ورفاهيته ، كما ان اهمال الشركات لمسؤولياتها اتجاه البيئة قد يعرضها الى اضعاف مركزها التنافسي بين الشركات الاخرى الملتزمة بذلك ، ويمكن قياس ذلك من خلال معدل الانفاق على الانشطة البيئية ، وهكذا يكون ارتفاع هذا المعدل دليلا على مراعاة الشركة لأدائها الاجتماعي تجاه البيئة ، طالما ان المديرين يبحثون دوما عن طرق جديدة لتمييز منظماتهم عن المنافسين ويتاح حاليا اتجاهان جديدا في الاعمال لكسب هذه الميزة التنافسية هما:

1//المنتجات والمعلومات الصديقة للبيئة:

وهي المنتجات التي تكون مفضلة بيئيا (ودودة للبيئة) تسهم في تمكين الزبائن من اختيار المنتجات استنادا الى تأثيراتها البيئية.

2//تخفيض الهدر والمسؤولية البيئية:

ومبرراته زيادة القدرة التنافسية والربحية ، وهناك سبب اخر للبحث عن تخفيض الهدر هو زيادة الحساسية تجاه البيئة ، عموما تتجه الجهود الخاصة لتخفيض الهدر وتحسين العمليات ضمن اي منظمة نحو الاعلى لتخفيض التدمير البيئي المرتبط بالداء الاعمال ، والمحصلة النهائية لتخفيض الهدر هي صيانة الموارد الطبيعية للمواد الاولية بالإضافة الى تقليل التلوث في الهواء ، الماء، الارض.

ويجب على الشركات التي ترغب في البقاء والمحافظة على حصتها السوقية ان تسعى للمحافظة على الوسط الذي يعيش فيه الانسان وذلك بعدم انتاج منتجات ضارة وملوثة للبيئة وبالتالي ضارة للإنسان ،اي انتاج منتجات صديقة للبيئة(المنتجات الخضراء) التي من خلالها تحصل الشركة على ميزة تنافسية تتميز بها عن غيرها من الشركات الاخرى وصولا الى الارباح²

المطلب الثالث: مردودية المؤسسة

إن من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة العمل على تحقيق المردودية سنتناول المطلب مفهوم المردودية وأنواعها ومكوناتها ومتطلباتها والآليات المتحكممة فيها واثار الرفع المالي عليها.

¹ عطار صباح: المرجع السابق ، ص ، 99 .

² نفسه، ص ، 99 .

الفرع الأول: مفهوم المر دودية وأنواعها ومكوناتها

المطلب الاول : مفهوم المردودية

هناك عدت تعار يف للمرد ودية ومن بينها ما يلي:

تعرف المردودية بأنها مقدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المر دودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية.

كما تعرف المر دودية على إنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفر النقدي أي مدى القدرة على زيادة الأرباح مع ضمان الحافظة على رأس المال وكذا ضمان دفع قروض والفوائد

ومن خلال ماسبق نحدد مفهوم الشامل للمرد دودية على أنها المقدار الذي يعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة وبين الوسائل المستخدمة للوصول لهذه النتيجة.¹

المطلب الثاني: أنواع المردودية

1. المر ددية الاقتصادية (RE): La rentabilité économique

تسمح المر دودية بتقدير النتيجة المتحصل عليها فيما يتعلق بالأصول الاقتصادية ورأس مال المستثمر ، بمعنى قياس المر دودية الاقتصادية يتحلى في المقارنة بين التكاليف في عمليات

الاستثمار والاستغلال.

$$\text{معدل المر دودية} = \text{نتيجة الاستغلال قبل الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية (1-2)}$$

2. المر ددية المالية: la Rentabilité Financier (RCP)

تعرف أيضا بأنها مرد ودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المر ددية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة عناصر محركات المالية، إذا أنها تعبر عند قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين ، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات وا لأموال الخاصة من الميزانية ، ويمكن حساب مرد ودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:²

$$\text{مرد ودية الأموال الخاصة} = \text{نتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة (2-6)}$$

¹ ميلودة ميلي، مرجع سابق، ص 4-6

² نفسه، ص 4-6

المطلب الثالث : مكونات المردودية

تتضمن المردودية بجملة من المكونات منها:

1. الإنتاجية:

وهي مؤشر بنسبة كمية السلع المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة، ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية بالمساهمة تغيرات التكاليف ويمكن صياغتها كالتالي:

$$moxa/VA \dots\dots\dots (9-2)$$

حيث VA = القيمة المضافة

moxa = الأصول الثابتة للاستغلال

2. الفعالية:

تقيس رأس المال الاقتصادي عن طريقة سرعة دوران رأس المال المستعمل وتعدد بتعدد قياسات رأس المال المستعمل. ونستطيع حساب سرعة دوران عناصر الأصول كالتالي:

$$VR=CA/AT \dots\dots\dots (10-2)$$

حيث VR: سرعة الدوران

CA: رقم الأعمال

AT: الأصل الإجمالي¹

الفرع الثاني: متطلبات المردودية واليات المتحكممة والمحددة فيها

الأولا: متطلبات المردودية

1. مراقبة المردودية:

أن الرقابة على المردودية عملية جد هامة، وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة، وفي وقت قصير، وهذا يستلزم إجراءات منها²:

¹ ميلودة ميلي، مرجع سابق، ص 4-6

² مسعودة سمية، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أم البواقي، ص 24

وضع التقديرات المقدرة والمفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة؛ تحديد الفوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء الداخلية أو الخارجية.

إن الرقابة على المردودية عملية مستمرة وتكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية، ولا تقع هذه العملية كلياً على المسير المالي بل يتحمل مراقبة الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية والاقتصادية.

ويمكن القول: إن توفير كل المعلومات والبيانات التي منشأها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه، وتمكن من المحافظة على نتائج المؤسسة.

2. قياس المردودية:

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياسها شيء مهم جداً لا بد منه قصد معرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية إن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمحاسبة.

إن تحليل التميز وخاصة على دراسة المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

✓ المحاسبة العامة

✓ المحاسبة التحليلية

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات تبدأ بالمحاسبة العامة وتتبع بالمحاسبة التحليلية لكن في هذا العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة إن نتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تتميز بصفيتين:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.
- ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية من أجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات والنسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول.

والصيغة الرياضية كالآتي:¹

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

¹ دادي عدوان: ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية ، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999. ص 97

إن هذه النسبة تقيس لنا مرد ودية رؤوس الأموال لمستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مرد ودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة وهي:

مجموع الأصول مقسومة على الأموال الخاصة بشكل رياضي كالتالي:

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتستطيع كتابتها بشكل آخر.

إلى نسبة الديون إلى الموال الخاصة زائد وبشكل رياضي كالتالي:

مجموع الأصول/الأموال الخاصة

مجموع الأصول /الأموال الخاصة=الديون/الأموال الخاصة.

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة وبتحويل هذا المعدل تحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرفع وأخيرا نستطيع القول بان هناك علاقة ربط بين مرد ودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومرد ودية الاستغلال وكذلك بدرجة الاستدانة

ثانيا: الآليات المحددة والمتحكممة فيها¹

1. الآليات المحددة والمتحكممة في المرد ودية المالية :

بغية تحقيق المؤسسة لهدفها المنشود وهو على المر دودية تجد أمامها مجموعة من آليات و محددات تحكمها وتضبط سلوكها وهي كآتي:

1.1. آليات المحددة للمرد ودية المالية

يتحدد مستوى المر دودية تبعا للآليات الأساسية التالية:

1.1.1. السياسة المالية للمؤسسة

السياسة المالية بمثابة المرشد والدليل للعاملين في المجال الإدارة المالية عند اتخاذ قراراتهم ويراعي عند هذه السياسات إن تحقق مصالح المؤسسة وان لا تكون متعارضة مع السياسات الأخرى الموضوعة في أقسام المؤسسات المختلفة ومن أمثلة هذه السياسات (سياسة الاقتراض، سياسة التمويل الذاتي، سياسة توزيع الأرباح ...)

1.1.2. دوران الأصول

في ضل فرضية ثبات دوران الأصول ودرجة الاستقلالية المالية لا يمكن للمؤسسة النمو بشكل دائم بمعدل المر دودية أموالها الخاصة والواقع من المناسب نقد ومناقشة هذه الفرضية بداء بفكرة دوران الأصول، يبدو انه من المنطقي الربط مستوى النشاط مثلا في رقم الأعمال والإمكانات.

¹ ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

1.1.3. السياسة التجارية

تتوقف السياسة التجارية للمؤسسة على مدى تحقيق الأرباح وأحجام رقم الأعمال المرتفعة ولا يتأتى هذا إلا من خلال تضافر كافة المجهود لدفع عجلة نشاط المؤسسة وللبحث على أسواق جديدة وبتالي زيادة حصصها¹ في السوق، وفي نفس القطاع مرعية في ذلك تناسب إمكانياتها مع حجمها.

2. آليات التحكم في المردودية المالية

آليات التحكم في المردودية تختلف من مؤسسة إلى أخرى نظرا للتفاوت الموجود في بعض مكونات المردودية المالية، ولكي تتمكن المؤسسة من ذلك عليها أن تركز اهتمامها ومجوداتها على المدى الطويل، المتوسط والقصير وما استخلاصنا من آليات المحددة للمردودية المالية انه يكمن في المردودية الاقتصادية لدى يكون لزاما على المؤسسة أن تبدل قصار جهدها في التحكم فيها بإتباع سياسات وإجراءات تؤدي بها إلى تحسين مردوديتها المالية.

3. آليات التحكم في المردودية الاقتصادية

تستخدم هذه المردودية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع تقيس كفاءة إدارة المؤسسة بدون الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة عن التمويل، ويجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق النسب تحسين المردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال لمجموع أصولها، ويتم تنفيذها على المدى القصير، المتوسط والطويل.

1.3.1. على المدى القصير

تستطيع المؤسسة زيادة معدل المردودية بطريقتين:

✓ زيادة هامش ربح إلى المبيعات (نسبة الهامش الصافي) إلى زيادة النسبة:

النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

✓ زيادة حجم المبيعات من خلال تشغيل الأصول ويتطلب الأمر بان تهتم المؤسسة بانتهاج سياسات ترمي إلى توسيع حجم الإنتاج والمبيعات وذلك من خلال استعمال طاقات وقدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها، تفادي مشاكل برامج الإنتاج والتوزيع الخاصة منها: انقطاع المخزونات العادية والضرورية، التغيرات المتكررة للعمال، العمل على تخفيض التكاليف القدر الإمكان، إضافة إلى هذا يجب احترام الجودة المطلوبة، استغلال الوسائل المتاحة للنشاط البيع بصفة عقلانية، ترقية المبيعات والإشهار.²

¹ ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

² نفسه، ص 8-9

2.3. على المدى المتوسط والطويل

حتى يتحقق معدل مرتفع لبد من توافر عدة عوامل أهمها : الميزة التنافسية للمؤسسة في السوق منتجات والميزة التنافسية عن طريق تطوير المنتجات جديدة عن طريق الاحتفاظ بعلاقات الجيدة مع الزبائن أوالموردين. بعض المؤسسات تحقق عن طريق فطرة التكنولوجيا الكبيرة او عن طريق قنوات التوزيع الجديدة بيعيه متميزة.

وحتى تتمكن المؤسسة من رفع وتحسين مستويات مردوديتها المالية لبد عليها ان تطبق احكامها على المردودية الاقتصادية من خلال تعرف على هامش على النتيجة ودرجة الاستغلال الأصول وبالتالي تحديد البنود التي تستلزم الرقابة الدقيقة بهدف تحسين الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول باستغلال الأمثل للموارد، وتحسين إنتاجية الأصل إما بزيادة المبيعات أو بقاء وتغييراي تحسين بسط النسبة أوالتخفيض للأصول التي تستخدمها المؤسسة في توليد المبيعات مع ثبات المبيعات وبتحسن معدل دوران المبيعات فهذا يؤدي إلا زيادة المردودية المالية.¹

الفرع الثالث: أثرا لرفع المالي وأداء التشغيلي على مردودية المؤسسة

مطلب الأول: أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة

يسمح اثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية، ويمكن إبراز هذه العلاقة كما يلي:

يمكن ادخال التغيرات في التحليل وهي:

CP: الامول الخاصة، D:الديون، K: الاصول الاقتصادية، i: معدل الفائدة على قروض، t: معدل الضريبة .

Rn: صافي الربح بعد فائدة والضريبة =(صافي ربح العماليات - الفوائد) (1 - معدل الضريبة)

$$R_n = (R_e - iD) \cdot (1 - t)$$

$$R_{CP} = \frac{R_n}{CP} = \frac{[(R_e \cdot K - iD) \cdot (1 - t)]}{CP}$$

إذن المردودية المالية تساوي إلى المردودية الاقتصادية مضافا إليها المقدار: $\frac{D}{CP}(ER - i)$

والذي يعبر على اثر الرفع المالي، ويمكن ان يلعب اثر الرفع المالي ثلاث ادوارهي :

¹ سعيدة بورديمة، مطبوعات التسيير المالي، قالمة، 2014-2015، ص 47-48.

حالة المردودية اقل من معدل الفائدة ($i < Re$): في هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، أي زيادة القروض تنخفض القدرة المالية .

حالة المردودية يساوي معدل الفائدة ($i = Re$): في هذه الحالة يكون اثر بدون اثر على المردودية.

حالة المردودية اكبر من معدل الفائدة ($i > Re$): في هذه الحالة يكون الرفع المالي صالح المؤسسة.¹

¹ سعيدة الاردنية: مطبوعات التدبير المالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التدبير جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر 2014-2015 ص- 47-48

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا للدراسة النظرية في هذا الفصل الرفع المالي الأداء التشغيلي ومردودية تطرقنا إلى ما يلي:

- مفهوم الأداء التشغيلي وتعريفه بإضافة إلى معاييره.
- إعطاء مفاهيم حول المردودية وأنواعها.
- قمنا بتحديد آليات المردودية ومتطلباتها.
- إضافة إلى تطرقنا إلى كيفية حساب اثر الرفع المالي على المردودية.

تمهيد الفصل

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الأسواق التي تمد هذه المؤسسات بالمدخلات اللازمة أو من ناحية تغير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هذه المتغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعمل الشركة على التحكم فيها بغرض المحافظة على التوازنات المالية الرئيسية للشركة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (النمو والاستمرار).

يهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هذه المزايا في حالة كانت ميزة إيجابية للشركة، وتصحيح مكامن الضعف إن كانت الميزة سلبية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

المبحث الثاني : دراسة الهيكل المالي للشركة.

المبحث الثالث : دراسة وتحليل المردودية المالية واثار الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة.

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

من أجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر ، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في شركة سوف للدقيق وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الشركة محل الدراسة.

المطلب الأول : التعريف بالشركة وموقعها.

الفرع الأول : التعريف بشركة سوف للدقيق

هي شركة ذات أسهم تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 21-12-1999 بمساهمة ثلاثة شركاء ،وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكنية ، تقدر مساحتها ب 9000 م مقسمة منها 600 م لممارسة العملية الإنتاجية و 480 م مخصصة لمخازن المواد منها 20 م للإدارة ، تتكون المؤسسة من 35 عامل منهم 25مؤمنين و 10 مؤقتين.

ويتمثل نشاط المؤسسة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة و السميد والنخالة و المسلات حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعية اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش ببسكرة حيث تستخدم من القمح الصلب 68% في إنتاج السميد ، و 10% في إنتاج المسلات ، و 18% في إنتاج النخالة الصفراء ، و 04% فضلات.

أما المبيعات فهي تباع كل منتج في مواصفات وأوزان مختلفة ، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب ، في حين تقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عبر قنوات توزيع مختلفة.

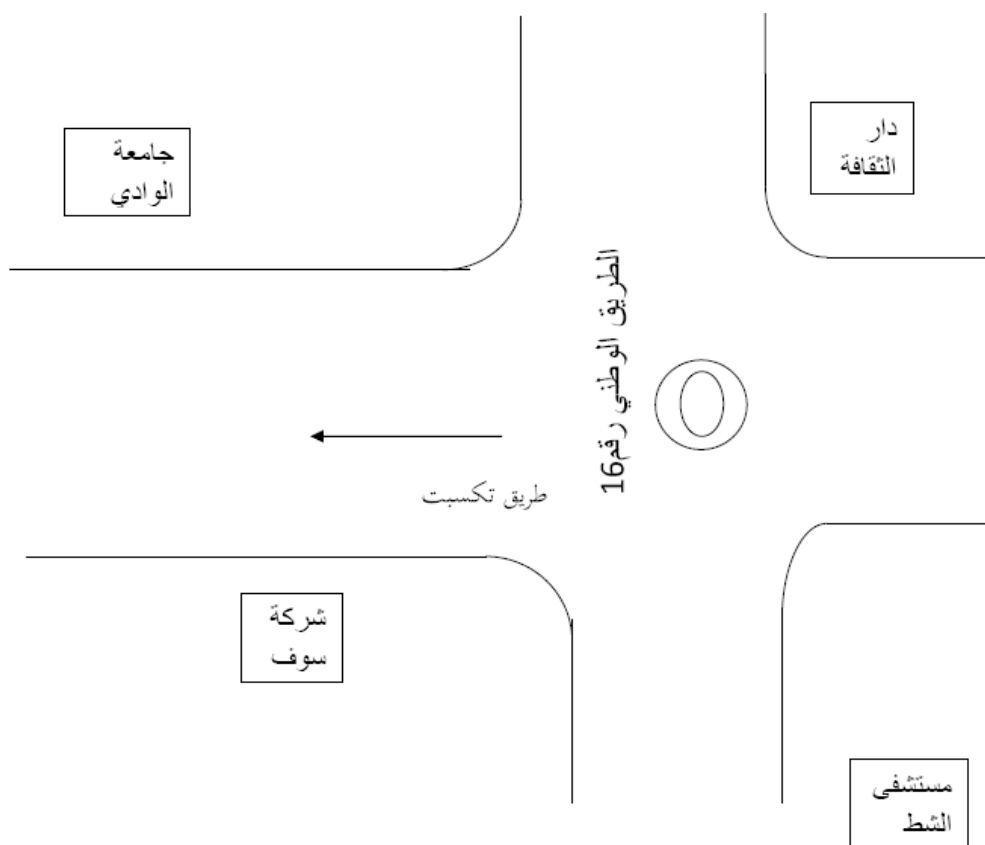
*مؤسسة سرولكس لإنتاج العجائن.

*مؤسسة كيبا لإنتاج العجائن.

*تجدر الإشارة أن في إطار توسيع نشاط المؤسسة أنه يتم إنجاز ورشة لصناعة العجائن والكسكس قيد الإنجاز.

الفرع الثاني : موقعها.

الشكل رقم : (1) مخطط يوضح موقع المؤسسة.

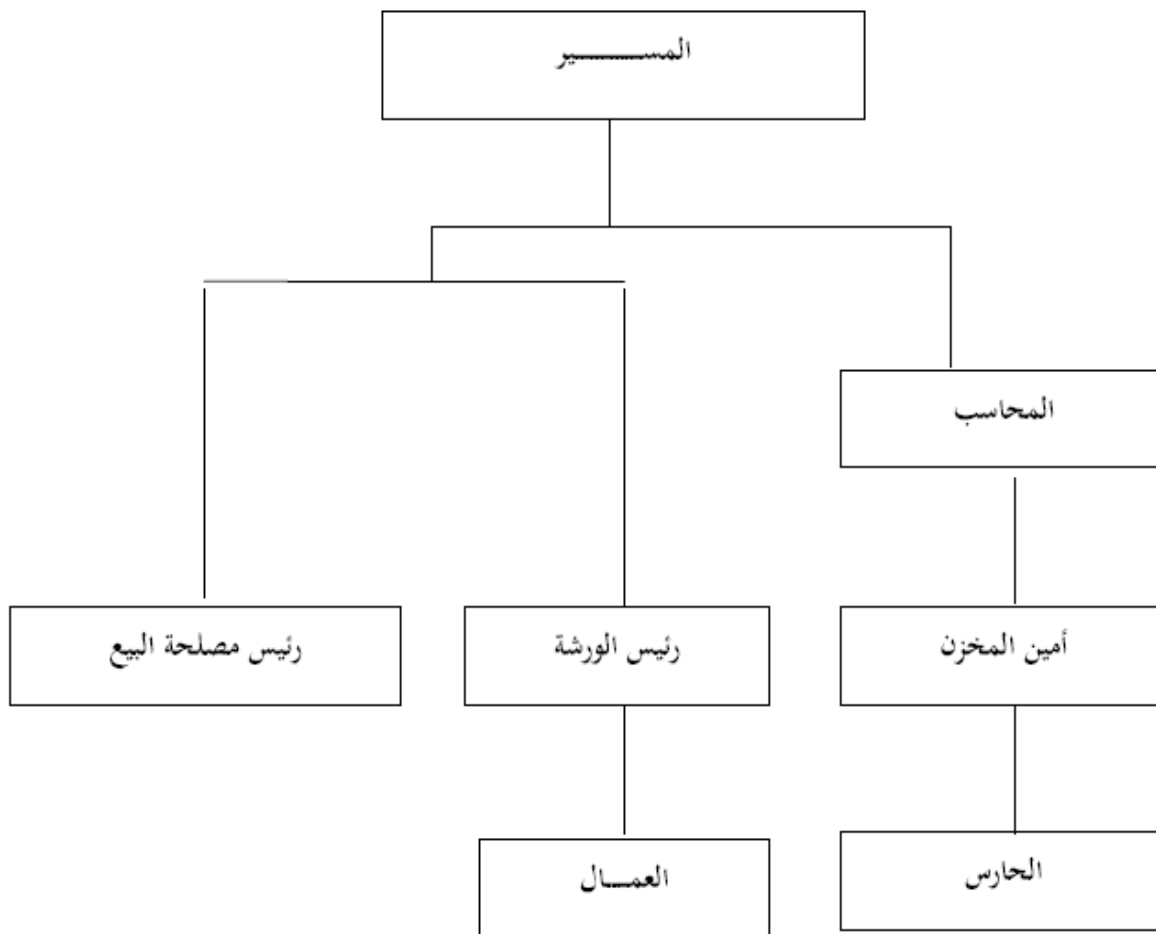


المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة.

تشكل هيكل المؤسسة كالتالي:

1. المدير : وهو صاحب المؤسسة والمشرف عليها.
2. المحاسب : ويهتم بالأموال المالية كسعر المبيعات والأرباح وغيرها.
3. رئيس مصلحة البيع : تنحصر مهمته في التعامل مع الزبائن.
4. رئيس الورشة : نحصر عمله على تنظيم الإنتاج داخل الورشة.
5. العمال : يقومون بعملية الإنتاج داخل المؤسسة وينقسمون إلى فوجين الأول يعمل في ورشة إنتاج السميد

والثاني في ورشة إنتاج العلاف.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث : هياكل الشركة ومراحل إنتاجها.

الفرع الأول : هياكل وتركيبات الشركة.

تحتوي ال على عدة تركيبات وهياكل والتي تم إنجازها من طرف مؤسسات أجنبية فالتركيب الخاص لإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الإيطالية (loporchpo) أما التركيب الخاص بإنتاج الفرينة فلقد أنجز من طرف مؤسسة تركية(irmak) وللمؤسسة هياكل وتركيبات عديدة منها :

1. مطحنة لطحن القمح الصلب ب 600 قنطار.
2. مطحنة لطحن القمح اللين ب 1200 قنطار.
3. مطحنة لطحن كل من القمح الصلب واللين بسعة 500 قنطار.

4. خزان رئيسي 10000 قنطار ويضم أربعة أجزاء.
5. خزان للقمح الصلب ذو سعة 5000 قنطار.
6. خزان للقمح اللين ذو سعة 5000 قنطار.
7. مخزن مستودع (ذو سعة ألف قنطار من المنتجين).
8. ورشتان لإنتاج السميد والفريضة و أخرى لإنتاج العجائن قيد التركيب.
9. مبنى إداري.
10. خزان للماء.
11. (الجسر الوزن).
12. (شاشة مراقبة).

الفرع الثاني : توضيح مراحل الإنتاج.

تتكون عملية الإنتاج من عدة مراحل وهي:

1/ مرحلة التنظيف : و تتضمن هذه المرحلة ما يلي:

* **وزن القمح :** عند وصول المواد الولية للمؤسسة يتم نقلها بوسائلها الخاصة ووزنها بالجسر الوزن ثم تفريغها ووزن الشاحنة فارغة لمعرفة كمية المواد الواردة.

* **التنظيف الأولي :** يتم فيها نقل المواد الأولى من المظموور الأرضي للخزان الرئيسي مروراً بآلات التنظيف حسب نوعية القمح.

* **التنظيف الثاني :** يتم تنقية القمح وفرزه بآلات متخصصة ، كالألة التي تقوم بفرز نوع معين من الفضلات المتضمنة للقمح.

2/ **مرحلة التحضير :** ويتم في هذه المرحلة تبليل القمح بعد عملية التنظيف الثانية حيث يكون القمح مصفى ومنقى فيوضع في خزان خاص ، إذ تقاس درجة الرطوبة لمعرفة كمية الماء الواجب إضافته للقمح (لكل نوعية قمح درجة رطوبة خاصة).

3/ مرحلة الطحن : و تظم المراحل التالية:

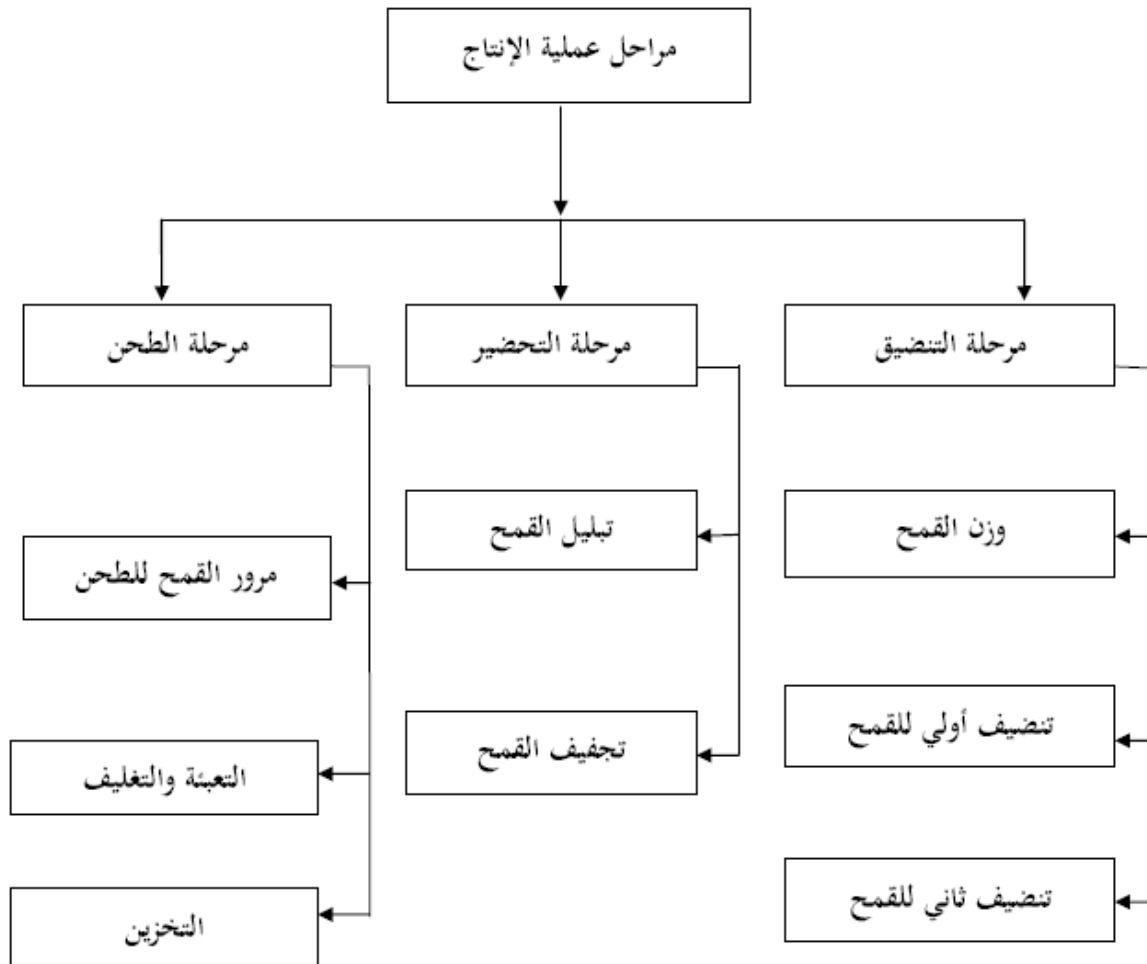
* **مرحلة مرور القمح للطحن :** وتتمثل هذه المرحلة في نقل القمح المهيأ للطحن عبر الآلات المتخصصة حيث يتم فيها طحنه.

* **مرحلة التعبئة والتغليف :** ويقصد بها تعبئة المنتجات التامة الصنع (السميد ، الفريضة، السمالات ، والنخالة). في أكياس خاصة في أوزان مختلفة.

*مرحلة التخزين : بعد التعبئة في أكياس ترسل هذه الأكياس للمخزن في انتظار بيعها.

4/ (مخطط يوضح مراحل الإنتاج:

. الشكل رقم : (3) مخطط يوضح مراحل الإنتاج.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل المردودية المالية واثار الرفع المالي الأداء التشغيلي والمردودية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق لسنوات 2015 و 2016 و 2017 وتحليلها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق

1. الميزانية المالية المفصلة لسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017)

1.1 جانب الاصول:

جدول رقم 01: يمثل الميزانية المالية المفصلة

2017	2016	2015	الأصول
5850000	5850000	5850000	الأصول الثابتة
16554064	16554064	17033861	الأراضي
62566904	73550613	99911515	مباني
25153649	10412463	////	تثبتات العينة الأخرى
26615132	2615132	26500000	تثبتات الجاري انجازها
67671	67671	135342	تثبتات والسندات الأخرى
			الضرائب المؤجلة الأصول
136607506	133049944	149430719	المجموع
34318208	25443550	5473666	الأصول المتداولة
98990006	75758869	47949741	المخزونات
9062920	6866900	19910899	الزبائن
232560530	18019626	//	الدائن الأخرى
88865624	76780736	15649995	الضرائب والمدفوعات
251522794	202869683	88984303	الخزينة
388130300	335919627	238415022	المجموع
			مجموع الأصول

(1) جانب الخصوم:

2017	2016	2015	الخصوم
			<u>الأموال الدائمة</u>
50000000	50000000	50000000	رأس المال الصادر
44520161	44520161	44520161	الاحتياطيات
110503634	60316345	12728679	النتيجة النهائية
12151693	12151693	576985	رؤوس الأموال الأخرى
217175488	166988201	106671855	مجموع الأموال الدائمة
			<u>الخصوم غير الجارية</u>
1139859	5038630	11689175	افتراضات والديون المالية
			<u>الخصوم الجارية</u>
91763276	74678109	35844885	الموردون
	7852009	2995687	الضرائب
80331393	81267553	81213419	ديون أخرى
	95123		خزينة الأصول
172094670	163892796	120053992	المجموع
398130300	335919627	238415022	مجموع الخصوم

المصدر : وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بهدف تحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة انطلاقاً من الميزانية المالية المفصلة الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث.

جدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول (2015, 2017)

وحدة القياس دينار جزائري "دج"

2017	2016	2015	البيان
136607506	1330499944	149430719	<u>الأصول الثابتة</u> مجموع الأصول الثابتة
463797888	202869681	88984301	الأصول المتداولة
133308814	101202419	53423407	قيم الاستغلال
241623450	24886526	19910899	قيم قابلة للتحقيق
88865624	76780736	15649995	قيم الجاهزة
463797888	202869681	88984301	مجموع الأصول المتداولة
600405394	1533369625	238415020	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

الجدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2015, 2016, 2017)

وحدة القياس دينار جزائري "دج"

2017	2016	2015	البيان
61011834	67190323	16112190	الاموال الدائمة
62151693	62151693	4423015	الاموال الخاصة
(1139859)	5038630	11689175	ديون الطويلة والمتوسطة الاجل

80331393	81267553	81213419	مجموع الاموال الدائمة
80331393	81267553	81213419	ديون قصيرة الأجل
141343227	14857876	97325609	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

1.نسبة الهيكلية المالية:

سنتعرض من خلال الجدول لأهم نسب الهيكلية المالية للمؤسسة والتي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 04: بعض نسب الهيكلية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1.58	1.25	0.71	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.15	0.18	0.2	أموال خاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.20	0.25	0.38	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسبة قابلية التسديد
0.11	1.38	1.87	مجموع الديون/الأموال الخاصة	نسبة المديونية العامة
1.29	1.30	1.64	ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة	نسبة المديونية قصيرة الأجل الى الأموال الخاصة

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم لسنتي 2016 و 2017 أكبر من الواحد ما يدل على ان الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الموال الدائمة مع وجود هامش امان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة عن طريق أموالها الدائمة التي تقوم بتمويل به الأصول المتداولة.

اما بالنسبة لسنة 2015 التي كانت فيها النسبة كانت اقل من الواحد اي ان الاموال الدائمة لم تكفي لتغطية الأصول الثابتة وهذا راجع لانخفاض الموال الدائمة من خلال الانخفاض في الأموال الخاصة.

بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية: تتراوح بين 1% و2% مما تدل على قدرة المؤسسة على الاستدانة بقروض طويلة الاجل.

اما بالنسبة لنسبة قابلية السداد: تعب عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها فكلما كانت النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين انجاه المؤسسة.

نلاحظ ان نسبة قابلية السداد منخفضة على النسبة المعيارية 50% حيث قدرت ب0.38% خلال سنوات الدراسة.

اما بالنسبة للمديونية العامة: التي تعب عن مقارنة اموال الاستدانة مع الاموال الخاصة

نلاحظ نسب منخفضة تراوحت بين 1.38% و1.87% حيث بلغت اقل قيمة لها سنة 2015 بحوالي 1.87% وهذا راجع انخفاض في الأموال الخاصة .

نسب المديونية قصيرة الأجل الى الموال الخاصة تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمؤسسة وفي حالة مؤسسة سوف للدقيق خلال الفترة المدروسة تتراوح بين 1.29 و1.64 وهي نسبة منخفضة لذلك يمكن القوا ان الديون قصيرة الأجل هي السبب الرئيسي في انخفاض ديون المؤسسة.

2.نسب السيولة:

من اجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نقوم بحساب نسب سيولة اصولها المتداولة خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ثلاث أنواع لنسب السيولة: السيولة العامة ونسبة السيولة المختصرة و نسبة السيولة الفورية.

جدول رقم 05 : نسب السيولة العامة لمؤسسة سوف

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1.09	2.4	3.13
نسبة السيولة المختصرة	(ا لصول المتداولة -الخزونات)/الديون قصيرة الأجل	1.02	2.18	2.70
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل	0.19	0.94	1.1

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة السيولة العامة اكبر من الواحد بالنسبة لسنتي 2016 و 2017 هذا يعني ان الاصول المتداولة تمول الاموال الدائمة مع وجود فائض على خلاف سنة 2015 ان نسبة السيولة العامة تساوي الواحد الاصول المتداولة تمول الاموال الدائمة مع عدم وجود فائض.

اما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهي تتراوح بين 1.02 و 2.70 وهي مرتفعة بالنسبة لنسب المعيارية 0.3 و 0.5.

وبهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الالتزامات قصيرة المدى للمؤسسة وجدناها ضعيفة جدا تتراوح بين 0.19% و 1.1% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20% و 30%

3. نسب المردودية الاقتصادية:

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد وسنذكر في الجدول التالي أهم هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 06: المردودية المالية للفترة (2015, 2016, 2017)

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (A)	(65563424)	(4581943)	8534231
مجموع الاصول (B)	238415022	335919627	388130300
المردودية الاقتصادية (A/B)	(0.02)	(0.01)	0.02

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الارباح ويمكن تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة حيث ان خلال فترة الدراسة نلاحظ ملائمة وجيدة حيث ارتفعت سنتي 2016 بنسبة 1% و سنة 2017 بنسبة 4%.

4. المردودية المالية:

جدول رقم 07: المردودية المالية للفترة (2015, 2016, 2017).

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (A)	(65563424)	(4581943)	8534231
الاموال الخاصة (C0)	49423015	62151693	1711511693
المردودية (A/C)	(1.32)	(0.07)	4.9

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

نلاحظ ان خلال الجدول ان المردودية المالية منخفضة سنتي 2015 و 2016 وارتفعت في سنة 2017 وذلك للزيادة النسبية في النتيجة الصافية.

المطلب الثاني: تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق وعلى الاداء التشغيلي

1. تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

جدول رقم: 08 حساب اثر الرفع المالي للفترة 2015/2017

البيان	2015	2016	2017
المردودية الاقتصادية (R)	(0.02)	(0.01)	0.02
المردودية المالية	(1.32)	(0.07)	4.98
رفع المالي (D/CP)	0.25	0.97	0.02
اثر الرافعة المالية	7.7	7.8	7.8
الاستدانة الصافية (D)	12728676	60316345	50187288
الاموال الخاصة (CP)	49423015	62151693	171151193

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على تقارير المالية المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ان اثر الرافعة المالية

سنة 2015 7.7% < 2% / سنة 2016 7.8% < 1% / سنة 2017 7.8% < 2%

اثر الرافعة المالية سالب خلال فترة الدراسة وهذا يدل انه كلما كان التمويل بالاستدانة اكبر أدى ذلك إلى انخفاض إرباح المساهمين.

2. تحليل اثر الرفع المالي على المردودية المالية لمؤسسة سوف للدقيق

جدول رقم 09: اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي

البيان	2015	2016	2017
راس المال المدفوع (CP)	49423015	62151693	171151193
النتيجة الصافية (Rnet)	(65563424)	(4581943)	8534231
الرافعة التشغيلية (CP/Rnet)	(7.53)	(13.56)	2
الرفع المالي	0.25	0.97	0.02
الرفع الكلي	(1.88)	(13.15)	0.04

المصدر : اعداد الطلبة بناء على وتقارير المؤسسة

الرفع الكلي = الرافعة التشغيلية X الرافعة المالية

نلاحظ وجود اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي وذلك من خلال استخدام الرفع التشغيلي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، كما أن استخدام الرفع المالي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في نسبة الدين. وبالتالي فإن الرفع الكلي أو المشترك يشير إلى استخدام الشركة للرفع المالي والرفع التشغيلي في نفس الوقت، الأمر الذي يزيد من حساسية الأرباح للتغير في المبيعات وفي نسبة الدين. فالزيادة في المبيعات ستؤدي الى زيادة أكبر في الربح قبل الفوائد والضرائب، وإذا ما اقترن وجود الرفع التشغيلي بوجود الرفع المالي فان الزيادة الحاصلة في الربح قبل الفائدة و الضريبة ستكون أكبر.

خلاصة الفصل

حاولنا في الفصل الاجابة عن اشكالية المتعلقة بموضوع الدراسة وهو اثر الرفع المالي على الاداء التشغيلي ومردودية مؤسسة سوف للدقيق اعتمدنا في هذه الدراسة على عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة سوف للدقيق وتمثلت نتائج هذا التحليل في وجود اثر للرافعة المالية سالب خلال فترة الدراسة ووجود اثر للرفع المالي على الاداء التشغيلي لمؤسسة سوف للدقيق.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في التساؤل الجوهرى التالي: ما مدى تأثير الرفع المالى على الأداء التشغيلى ومردودية المؤسسة؟

وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- إن نسبة التمويل الدائم فى مؤسسة سوف للدقيق لسنة 2016 و 2017 أكبر من الواحد ما يدل على أن الأصول الثابتة التى تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة عن طريق أموالها الدائمة التى تقوم بتمويل به الأصول المتداولة.
- أما بالنسبة لسنة 2015 التى كانت فيها النسبة كانت اقل من الواحد أى أن الأموال الدائمة لم تكفى لتغطية الأصول الثابتة وهذا راجع لانخفاض الموال الدائمة من خلال الانخفاض فى الأموال الخاصة
- **نسبة السيولة العامة** أكبر من الواحد بالنسبة لسنتى 2016 و 2017 هذا يعنى أن الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع وجود فائض على خلاف سنة 2015 أن نسبة السيولة العامة تساوى الواحد الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع عدم وجود فائض.
- أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهى تتراوح بين 1.02 و 2.70 وهى مرتفعة بالنسبة لنسب المعيارية 0.3 و 0.5.
- وبهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الالتزامات قصيرة المدى للمؤسسة وجدناها ضعيفة جدا تتراوح بين 0.19% و 1.1% وهى نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المعيارية التى تتراوح بين 20% و 30%

نتائج اختبار الفرضيات:

- ❖ تعتبر الفرضية الثانية انه يؤثر الرفع المالى على الأداء التشغيلى فى مؤسسة سوف للدقيق وهذه الفرضية صحيحة بعد أن قمنا بدراستنا التطبيقية بالاستعانة بالقوائم المالية للمؤسسة.
- ❖ تعتبر الفرضية الأولى الرفع المالى يؤثر إيجابا على مردودية المؤسسة ويمكن أن يكون ذو تأثير سلبى فى مؤسسة سوف للدقيق.

توصيات الدراسة:

بناء على دراستنا النظرية والتطبيقية يمكن اقتراح التوصيات التالية:

✕ اقتراح على المؤسسة القيام ببعض التحليلات من خلال الاستعانة باختصاصيين ماليين وذلك من اجل رفع وتحسين مردوديتها المالية من خلال تطبيق إحكامها على المردودية الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

لا يزال موضوع اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي ومردودية المؤسسة إمامه الكثير من البحث والتغير لذلك نتمنى أن تكون دراستنا نقطة بداية من خلاله تصبح مفتاح لمواضيع أخرى نذكر منها:

اثر الرفع المالي على الأداء التشغيلي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اثر الرفع المالي على مردودية مؤسسات القطاع العام والقطاع .

الكتب :

1. دادى عدوان ناصر :تقنيات مراقبة التسيير،التحليل المالي ،الادارة المالية،دار المحمدية العامة،الجزائر 1999 .
2. محمد صالح ،الحناوي.الادارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال ،ب ط ،بالار دن .2008
3. رشاد العصار، واخرون: الادارة والتحليل المالي ،دط دار البركة الاردن.2011
4. هندي منير ابراهيم: الفكر الحديث في الاستثمار،ط2.الاسكندرية :منشأة المعارف للنشر مصر 2004 .

المذكرات

1. بورديمه سعيدة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر ، 2014-2015 ،
2. عادل عيشي:الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،قياس التقييم. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،بسكرة.2002
3. عطار صباح: .مساهمة تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات من نفس القطاع ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبة محمد خيضر ،بسكرة 2015
4. ماجي مرصلي :أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة.2017
5. مسعودة سمية : أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،أم البواقي .2017
6. ميلود ميلي:أثر الرفع المالي على المردودية على الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة ،مذكرة شهادة ماستر أكاديمي ،ورقلة 2013.
7. ناصر الدين ، محمد طلال: أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على الربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الاردنية ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط الاردن 2011
8. هيثم يعقوب اسحاق عبد الله: الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة ، دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق ، الخرطوم للأوراق المالية،(2004-2013). السودان 2015

المجلات

1. أكرم احمد الطويل وآخرون: علاقة الارتباط والتأثير بين عناصر استراتيجية العمليات والأداء التشغيلي، مجلة تكبت للعلوم الادارية والاقتصادية، مج(6)، العدد 2010، 18.
2. الحدراوي حامد كريم وآخرون، استراتيجية فرق العمل واثرها في تحسين الاداء للبحث التشغيلي للمنظمات الانتاجية، دراسة تطبيقية في معمل الاسمنت، الكوفة القديم، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية، العدد 21، سنة 2017 متاحة على الموقع: www.uokufa.edu.iq/jaumals/index.
3. بهجة عثمان فضل السيد عبدالله وصديق بلل ابراهيم، الدور الوسيط لنظم ادارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والأداء التشغيلي في المؤسسات الخدمية، مجلة ادارة الجودة الشاملة، مج16، العدد(1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2015.
4. ميسر ابراهيم أحمد الجبوري ومحمد أحمد جميل الجبوري: وضوح المعايير الأداء العملي ودوره في تحسين القرارات التنظيمية، دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدراء معمل اسمنت بادوش في مدينة موصل ، مجلة جامعة الموصل العراق، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.

مقالات

1. اسراء قاسم البركات وباسم محمد اللوزي: أثر الرفع المالي والتشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية،
2. سالم أبو كركي، جامعة البلقاء التطبيقية ، مقالة منشور على الموقع: www.research.gate.net